

الفصل الرابع

مجالات التجديد

الفصل الرابع

مجالات التجديد

عرضنا في الفصل الأول لمعنى التجديد، وضربنا أمثلة على نماذج من التجديد بمعنى إعادة الشيء إلى أصله باستبعاد كل ما ران عليه من عوامل التعبير العاسد. وكان من أهم الأمثلة على ذلك، تلك المتصلة بفقهاء المراجعة اى مراجعة الجماعات الإسلامية لفكرها وتجديده، إذ كان فكرها يقوم على تكفير الآخر وتخريم التعامل معه، وكان فكرها يقوم على منع غير المسلم من دخول بلاد الإسلام واعدان الحرب عليهم حتى يسلموا، وقد أوضحوا بحجج دامغة ما كابرنا عليه من ضلال فكرى وفقهى وأوردوا أسانيد جديدة لآراء مخالفة لما كانوا عليه

أما التجديد من النوع الثانى فهو يعنى التعرض لمستجدات العصر والبرال حكم الشرع عليها وهو عمل فقهى أساس يحتاج إلى سعة الأفق لى استخدام العقل مع التقيد بشوايت الإسلام، ومع بذل أقصى الجهد فى تطوير أصول الشقذ واستخدام أدلة جديدة بعد معرفة علل الأحكام والحكم الأساسية التى بسى عليها التشريع الإسلامى، ورأينا أن فقهاء الشريعة وعلماء الأصول لم يقصروا فى ذلك. بل وضعوا لنا الأدلة التى يمكن أن نستعين بها فى هذا المجال ويهسنا فى هذا الفصل أن نعرض لأهم المجالات التى يجب أن نعمل فيها الاجتهاد والتجديد.

إن بلورة معاصرة للعلاقة مع غير المسلمين مسألة نحتاج إليها بشدة؛ لأن اللغظ يكثُر حولها، ولا شك أن جانباً منها قد أوجب عليه فى الفصل الأول. ولكن جوانب أخرى تحتاج إلى البحث والتعمق، وهو ما نقوم به فى هذا الفصل. كذلك لى لنا اأياة مشكلات أخرى مثل مشكلات البيئة وغيرها وقد تعرض للتد

الإسلامى لمشكلات عرفت فى الماضى ، لكن مشكلات أخرى جديدة تعترض العالم كل يوم وتحتاج إلى حلول تنبنى على اجتهادات أخرى . ونجد نصوصا عديدة فى القرآن والسنة وأقوال السلف تساعدنا على الحلول ؛ لذلك فمن المطلوب من المجتهدين أن يتعاملوا مع هذه المشكلات الجديدة ، ولعل التأصيل وفنون استخراج الأحكام للمشكلات الجديدة تساعدنا فى هذا المجال .

إن فقهاء القانون الدولى يتحدثون عن قواعد تتصل بحقوق الإنسان بشكل عام ، وعن نوعيات جديدة من هذه الحقوق نشأت مع نشوء هذه المشكلات الجديدة . والفقهاء الإسلامى يقدم نظريات وقواعد تستند إلى أصول الإسلام و تعطى حلولاً لهذه المسائل تعتمد على فقه المقاصد والمصالح ، وإذا كان المجال لا يتسع للحديث تفصيلاً عن حقوق الإنسان الجديد ، إلا أننى سأستعرض بعض الاجتهادات التى تتصل بهذه الحقوق بشكل عام من المنظور الإسلامى ، وسنعالج ذلك فى هذا الفصل .

وقد أشرنا من قبل إلى أن مشكلات ما يطلق عليه «الفقه الطبى» قد استغرقت جهوداً كبيرة من منظمات وعلماء عديدين ، وهى تحتاج إلى تجميعها ودراستها فى كليات الطب والعلوم الطبية ، كذلك هناك اجتهادات تتصل بالمعاملات المعاصرة لها أهميتها . ويهمنى أن أنوه بدور مجامع الفقه الإسلامى فى مختلف بلادنا العربية فى هذه المجالات الجديدة .

ولما كان يصعب علينا أن نحيط بالاجتهادات الحديثة فى كافة المجالات ، فإننى سأكتفى باستعراض التجديد فى ثلاثة مجالات سأعرضها فى ثلاثة مباحث على النحو الآتى :

المبحث الأول : التجديد فى بعض مسائل حقوق الإنسان وبالذات فى حقوق الإنسان المتصلة بالبيئة وحقه فى الحياة فى بيئة صحية مناسبة .

أما المبحث الثاني : فسوف أخصمه للتجديد في مجال بلورة معاصرة للعلاقة بين الإسلام والآخر .

وسأخصص المبحث الثالث للتجديد في الخطاب الإسلامي وخطتي في هذا الفصل تقوم على الأسس الآتية :

أولاً : لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ؛ لذا سأحدد المشكلة بوضوح وأشرح الحلول القانونية والعلمية للمشكلة ، ثم أعرض لأحكام الفقه الإسلامي منها .

ثانياً : سأضع في اعتباري التجديد الحديث الذي يبذل على مستوى القانون الدولي والمنظمات الدولية .

ولا شك أن الفقه القانوني الدولي الحديث قد كون ثروة لا يمكن إهدارها أو تجاهلها ، والحكمة ضالة المؤمن أيما وجدها فهو أولى بها . والإسلام انفتح دائماً على الحضارات الأخرى بل اعتبر شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ .

ثالثاً : سأحاول بذل جهدي للاجتهد في تفسير النصوص والأخذ بأى مدلول موسع لا يعتمد على مذهب معين ، إذ إن المذاهب في مجملها لم تتعرض لهذه القضايا الجديدة وآمل أن يتسع مجال البحث والدراسة في هذه القضايا الجديدة لكي يتطور فقهننا الإسلامي ويتسع نطاق ما يدرس فيه .

والله آمل أن يوفقني إلى ما يحبه ويرضاه

المبحث الأول

التجديد فى مجال دراسات حقوق الإنسان

الطائفة الثالثة لحقوق الإنسان :

تهتم الدول والمجتمعات الإسلامية عن طريق مؤسساتها الدينية بالاجتهاد . لإيجاد الأحكام الشرعية لما يحدث ويستجد للناس من أمور فى مختلف شئون حياتهم ؛ لذا لم يكن غريبا أن تعقد مؤتمرات وندوات تعالج قضايا التجديد فى الفكر وفى الفقه الإسلامى ، وأذكر منها مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى عقد فى مايو ٢٠٠١م ، ومؤتمر جامعة اليرموك الذى عقد فى نفس العام . وكذا مؤتمرا عقد فى دار الحديث الحسنية عن الاجتهاد فى القضايا المستحدثة فى نفس العام أيضاً .

إن الكتابة فى هذا الموضوع من الأهمية بمكان ؛ لأن الأحكام والمبادئ الموجودة فى القانونين الدولى والداخلى ، وكذلك فى الشريعة الإسلامية ، قد بلورت طائفة جديدة من حقوق الإنسان تعرف بالجيل الثالث من حقوق الإنسان ، أو حقوق التضامن بمعنى آخر .

لقد قدمت الثورة الفرنسية للمجتمع الأوروبى فى العصر الحديث ، وعلى وجه التحديد فى بداية القرن التاسع عشر ، الطائفة الأولى لحقوق الإنسان والتي تبين أنها لا تتطلب من الدولة سوى السماح للفرد بحرية العمل وحرية التصرف دون تدخل منها يفسد التمتع بالحقوق الفردية وممارستها . وبعد الحرب العالمية الثانية قدمت الأمم المتحدة للعالم ما أطلق عليه وثيقة حقوق الإنسان والتي تتكون من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م والعهد الدولى للحقوق المدنية

والسياسية في نفس العام ١٩٦٦م والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما بذلت جهودا كبيرة طوال القرن العشرين من قبل الأمم المتحدة والأجهزة واللجان العديدة التي شكلتها لبلورة حقوق الإنسان وأحالتها من مبادئ عامة إلى قواعد قانونية محددة تصلح للتطبيق، ويجازى من يخالف أحكامها. كما تقدمت جهود الأمم المتحدة في مجال التطبيق الفعلي للحقوق والحريات التي تضمنتها الوثيقة، وعلى وجه الخصوص في مجال تطبيق حق تقرير المصير على الأقاليم التي كانت مستعمرات سابقة، وتحمرت العديد من الدول في آسيا وإفريقيا بفضل هذه الجهود.

على أن التطورات العديدة التي شهدتها الإنسانية على مدى هذا القرن قد غيرت الواقع وأثرت في أسلوب الحياة، وأوجدت حقائق جديدة لا يمكن تجاهلها بالنسبة لممارسة الحقوق التقليدية التي تضمنتها الوثائق والدساتير الخاصة بمختلف الدول، ومن ثم كان الاهتمام بإيجاد جيل ثالث من أجيال حقوق الإنسان هو ما عُرف اصطلاحا بحقوق التضامن، تلك الحقوق التي لا يمكن أن تمارس إلا بشكل جماعي من ناحية، والتي لا يمكن لدولة واحدة من الدول النامية أن تمارسها بمفردها وإنما تتطلب تضامن الدول في المجتمع الدولي لكفالة تلك الحقوق لجميع الشعوب، وقد أعلن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان هذه الحقوق، وفي مقدمتها: حق الشعوب في السلام، وحقها في التنمية وحقها في بيئة صحية مناسبة.

إن الشريعة الإسلامية الغراء قد سبقت كل التشريعات إلى تقرير هذه الحقوق للإنسان، حيث تضمنت النصوص الصريحة في القرآن والسنة مجمل منظومة الحقوق والواجبات التي نعالجها الآن، ويمكن أن تطورها ونفصلها بالاستنباط من النصوص الصريحة، ومن الممارسات العملية التي تضمنتها كتب السير والمغازي والتاريخ الإسلامي بشكل عام.

أولاً - حقوق التضامن :

أعلنت العديد من المواثيق الدولية طائفة جديدة من حقوق الإنسان هي ما يعرف بحقوق التضامن على أساس أنها تمثل الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان، باعتبار أن الجيل الأول يمثل الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان والتي لا يمكن أن يحيا حياة كريمة بدونها، وأول هذه الحقوق هو حق الإنسان في الحياة، ثم حقه في الحرية، وحقه في سلامة شخصه، ثم حقه في التقاضي وما يتفرع عنه من حقوق أخرى تثبت للشخص عند اتهامه بجريمة معينة، أو عند لجوئه للقضاء، مثل حقه في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة، واعتبار المتهم بريئا حتى تثبت إدانته قانونا عن طريق محاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع. إلى آخر هذه الطائفة الواسعة من حقوق الإنسان، وقد ربط فريق من فقهاء الفقه الفرنسي هذه الحقوق بالمبدأ الأول من مبادئ الثورة الفرنسية وهو 'الحرية'، فهي حقوق لا تحتاج في قيامها لتدخل الدولة، بل العكس، تحتاج إلى عدم تدخلها إلا لضبط ممارستها ومنع التعرض للأفراد في التمتع بها .

والجيل الثاني لحقوق الإنسان يمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تلك الحقوق التي تحتاج إلى تدخل إيجابي من الدولة بهدف تقديم خدمات وتهيئة مناخ يتيح للأفراد أن يتمتعوا بهذه الحقوق، فالدولة تساعدهم بشكل جدي في التمتع بهذه الحقوق وممارستها . وأول هذه الحقوق هو حق العمل، وهو يعنى حق الدول الأطراف في العهد الحالي في العمل الذي يتضمن حق كل فرد في أن تكون أمامه فرصة كسب معيشته عن طريق العمل الذي يختاره أو يقبله بحرية، وتتخذ هذه الدول الخطوات المناسبة لتأمين هذا الحق" (١) .

١ - راجع للمؤلف : القانون الدولي لحقوق الإنسان ، الدار اللبنانية للطباعة والنشر القاهرة طبعة ٢٠٠٠م ص ٤ وما بعدها .

ولا أدل من ضرورة التدخل الإيجابي للدولة لنيل هذا الحق مما ورد في الفقرة الثانية من المادة السادسة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من أنها: "تشمل الخطوات، التي تتخذها أى من الدول الأطراف فى العهد الحالى للوصول إلى تحقيق كامل لهذا الحق، وبرامج وسياسات ووسائل للإرشاد والتدريب الفنى والمهنى من أجل تحقيق نمو اقتصادى واجتماعى وثقافى مطرد، وعمالة كاملة ومنتجة فى ظل شروط تؤمن للفرد حرياته السياسية والاقتصادية".

والحق الثانى فى هذه الطائفة من الحقوق: هو حق الفرد فى الضمان الاجتماعى.

والحق الثالث: هو حق الفرد فى مستوى معيشى مناسب لنفسه ولعائلته بما فى ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن.

ويدخل فى هذه الطائفة من الحقوق الحق فى التعليم وفى الثقافة، والحق فى الحياة فى ظل أسرة قومية، إلى غير ذلك من الحقوق التى نجد تفصيلا واسعا لها فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦م.

وبهمنا فى هذا الصدد أن نركز على الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان أو ما يُعرف بحقوق التضامن، وتتميز هذه الحقوق بما يلى:

١ - أنها تحتاج إلى التعاون بين مختلف الدول والشعوب لضمان قيامها ولكفالة تمتع الأفراد بها. وهكذا نرى أن جهود الدولة وحدها لا يمكن أن توفرها، بل يجب أن تتضافر الجهود الدولية لكفالتها. ونقصد بالجهود الدولية هنا جهود الدول والمنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، بل والمنظمات الإقليمية كذلك.

٢ أنها تفترض تعاوننا كبيرا ، ونوعا من التكافل بين الأسرة الدولية ، اى إنها تفترض تخلى الدول عن سلبيتها وعيش كل واحد منها داخل حدودها ، وذلك يفرض تغييرا فى بناء القانون الدولى التقليدى وأهدافه ، فلم يعد مقبولا أن يكون هدف القانون الدولى مجرد إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتحارب ، بل إن هدفه الآن هو تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون وتحقق المصالح المشتركة فيما بينها (٢) .

٣ أن هذه الطائفة الجديدة من الحقوق تتطلب الاعتراف بالدول النامية أو دول العالم الثالث كأشخاص قانونية تحتاج إلى حماية خاصة ، ذلك أنها الآن الطرف الضعيف فى العلاقات الدولية ، وبالتالي لا يمكن إقرار قواعد عامة تطبق على كل الدول فى المجالات التى تتعلق بحقوق التضامن .

ولشرح هذه المسألة ، نقول : إن هناك هوة واسعة فى الدخول بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية . فالدول المتقدمة وعددها فى العالم حوالى ١٨ دولة تحصل تقريبا على ٨٠٪ من إجمالى الدخل العالمى ، بينما باقى الدول وهى أكثر من ١٨٠ دولة تحصل على الباقى وهو ٢٠٪ . ويصاحب الفقر المنتشر فى الدول النامية أشد أعداء الإنسانية وهما الجهل والمرض . وبالتالي فهى تحتاج إلى قواعد للتعامل تراعى ظروفها فى العلاقات الدولية (٢) .

وقد بدأت تتكون قواعد دولية - فى مجال توزيع التراث المشترك للإنسانية من ثروات أعالي البحار - تقرر امتيازات خاصة للدول النامية وحصولها على نصيب من الثروات غير الحية مثلا ، ولو لم تكن لديها القدرات على الاستغلال

٢ راجع للمؤلف ، الإطار القانونى للتنمية الاقتصادية - مركز البحوث والتنمية ، جامعة الملك عبد العزيز جدة - طبعة ١٩٧٧م ص ١٠٣ وما بعدها .

٣ - للمؤلف . المرجع السابق ص ٧٧ وما بعدها .

الفنى لهذا التراث . كما بدأت توجد قواعد تميز لصالحها فى التجارة الدولية بفرض حماية خاصة لأسعار المواد الأولية التى تخصص فى إنتاجها ، وبتشجيعها على إقامة الاتحادات التجارية والتكتلات الاقتصادية لهذا الخصوص .

٤ - أن هذه الحقوق تحتاج إلى تقديم مساعدات من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة .
وهذه المساعدات يجب أن تشمل :

(أ) تدفق نقدى من أموال الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بما لا يقل عن ١٪ من دخل الدول الغنية ، كما ورد فى أكثر من توصية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

(ب) مساعدات فنية للدول النامية لإقامة مشروعات البنية الأساسية والإسراع بجهود التنمية فيها ، حتى تستطيع أن تنتج الغذاء والكساء والدواء الذى تحتاج إليه شعوبها .

(ج) مساعدات عن طريق التجارة - وهى كثيرة - منها تسعير منتجاتها من المواد الأولية تسعيراً عادلاً ، وإزالة القيود المفروضة على تصدير منتجاتها إلى الدول الغنية ، وعدم إغراق أسواقها بمنتجات تنافس منتجاتها . وبالجملة يجب ألا تخضع الدول النامية لقواعد المساواة والمنافسة الحرة فى المجال التجارى الدولى ؛ لأن المساواة هنا لا تكون بين متكافئين ، وبالتالي تحمل الدول النامية مسئوليات لا تقدر على الوفاء بها .

ثانياً - الحق فى بيئة صحية سليمة ضمن منظومة حقوق التضامن :

تضمن الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب سبقاً عن المواثيق الدولية الأخرى فيما يتصل بحقوق التضامن ، ربما لظروف القارة الأفريقية التى يسود فيها التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وما تفرضه هذه الظروف من الحاجة إلى التضامن والتعاون الدوليين لتنمية القارة الأفريقية . ولكفالة التمتع بمختلف

الحقوق والحريات المقررة فى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، سواء الفردية أو الجماعية . ويتضح ذلك مما جاء فى ديباجة "الميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب" فقد جاء به أن الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية إذ تؤكد مجددا تعهدها الرسمى الوارد فى المادة (٢) من الميثاق بإزالة جميع أشكال الاستعمار من أفريقيا ، وتنسيق وتكثيف تعاونها وجهودها لتوفير ظروف حياة أفضل لشعوب أفريقيا وتنمية التعاون الدولى ، آخذة فى الحسبان ميثاق منظمة الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وإذ تعرب عن اقتناعها بأنه قد أصبح من الضرورى كفالة اهتمام خاص للحق فى التنمية ، وبأن الحقوق المدنية والسياسية لا يمكن فصلها عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وقد صاغ الميثاق حقوق التضامن على النحو الآتى :

مادة (٢٠) :

١ - لكل شعب الحق فى الوجود ، ولكل شعب حق مطلق وثابت فى تقرير مصيره ، وله أن يحدد بحرية وضعه السياسى ، وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية ، على النحو الذى يختاره بمحض إرادته .

٢ - للشعوب المستعمرة المقهورة الحق فى أن تحرر نفسها من أغلال السيطرة باللجوء إلى كافة الوسائل التى يعترف بها المجتمع الدولى .

٣ - لجميع الشعوب الحق فى الحصول على المساعدات من الدول الأطراف فى هذا الميثاق ، فى نضالها التحررى ضد السيطرة الأجنبية ، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم ثقافية .

مادة (٢١) :

١ - تتصرف جميع الشعوب بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية ، ويمارس هذا

الحق لمصلحة السكان وحدهم . ولا يجوز حرمان شعب من هذا الحق بأى حال من الأحوال .

٢ - فى حالة الاستيلاء على أموال الشعوب من الاستعمار، يكون للشعب الذى تم الاستيلاء على ممتلكاته الحق المشروع فى استردادها وفى التعويض الملائم .

٣ - يكون التصرف الحر فى الثروات والموارد الطبيعية دون مساس بالالتزام بتنمية تعاون اقتصادى دولى قائم على أساس الاحترام المتبادل ، والتبادل المنصف ومبادئ القانون الدولى .

مادة (٢٢) :

١ - لكل شعب من الشعوب الحق فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الاحترام التام لحرية الشعوب وذاتيتها والتمتع المتساوى بالثروات المشتركة للجنس البشرى .

٢ - من واجب الدول بصورة منفردة أو بالتعاون مع الآخرين ضمان ممارسة حق التنمية .

مادة (٢٣) :

١ - للشعوب الحق فى السلام والأمن على الصعيدين الوطنى والدولى وتحكم العلاقات بين الدول ومبادئ التضامن والعلاقات الودية التى أكدها ضمنيا ميثاق الأمم المتحدة، وأكدها مجددا ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .

مادة (٢٤) :

لكل الشعوب الحق فى بيئة مرضية وشاملة وملائمة لتنميتها .
وهكذا بين الميثاق حقوق الشعوب أو حقوق التضامن، ويهمنا منها ما جاء فى المادة ٣/٢٠ من تقرير حق الشعوب فى الحصول على المساعدات من الدول

الأطراف في الميثاق، وحقها في الكفاح ضد السيطرة الأجنبية سواء أكانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية، وحقها في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية وفي استرداد ما سلبه الاستعمار منها والتعويض عنه. كذلك قرر الميثاق حقين مهمين هما الحق في التنمية والحق في بيئة مَرضية شاملة وملائمة لتنميتها.

وقد أقرت الأمم المتحدة في العديد من إعلاناتها ومؤتمراتها الحق في بيئة صحية سليمة ومناسبة، وكذلك سائر حقوق التضامن. وقد أوردنا هذا الحق في الإطار العام الذي جاء فيه حيث تم الربط بينه وبين حقوق الشعوب في حياة كريمة بشكل عام، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي العيش في سلام تام والتحرر من الاستعمار والهيمنة الاقتصادية (٤).

ثالثاً - الأساس القانوني للحق في بيئة صحية،

نستطيع أن نجد أساس هذا الحق الجديد، في العديد من الحقوق التي أقرتها القوانين والعهود والمواثيق الدولية، فهناك إجماع على كفالة حق الفرد في الحياة وفي سلامة بدنه وجسده، ولا يمكن للإنسان التمتع بهذا الحق إلا إذا عاش في بيئة صحية سليمة، إذ إن تلوث البيئة بصوره المختلفة وعناصره التي تنال من سلامة الهواء أو الماء أو الطعام بشكل عام، لا يمكن الإنسان من ممارسة حقه في الحياة وفي سلامة بدنه على الوجه الأكمل، وذلك يجعل سلامة البيئة مسألة ضرورية للتمتع بالحق في الحياة وفي سلامة الجسد. وكذلك نجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وللحقوق المدنية والسياسية وهي وثائق تتمتع بقوة إلزام واضحة، تقرر مجموعة من الحقوق المتصلة بالبيئة الصحية، منها: حق الفرد في مستوى معيشى مناسب لنفسه ولعائلته بما في ذلك

٤ راجع للمؤلف، المنظمات الدولية، الطبعة السادسة ١٩٩٦م، دار النهضة العربية، ص ٩٠ وما بعدها.

الغذاء المناسب والملبس والسكن، وكذلك حقه في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة، ذلك ما نصت عليه (المادة ١١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كذلك قررت هذه المادة في فقرتها الثانية ما يلي:

١ - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في مستوى معيشى مناسب لنفسه ولعائلته . بما في ذلك الغذاء المناسب والملبس والسكن، وكذلك له الحق في تحسين أحواله المعيشية بصفة مستمرة . وتقوم الدول الأطراف باتخاذ الخطوات المناسبة لضمان تحقيق هذا الحق، مع الإقرار بالأهمية الخاصة للتعاون الدولي القائم على الرضاء الحر في هذا الشأن .

٢ - تقوم الدول الأطراف في العهد الحالي، إقرارا منها بالحق الأساسى لكل فرد في أن يكون متحررا من الجوع، منفردة أو من خلال التعاون الدولي، باتخاذ الإجراءات بما في ذلك البرامج المحددة والتي تعتبر ضرورية .

(أ) من أجل تحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية وذلك عن طريق الانتفاع الكلى من المعرفة التقنية والعلمية التي تتصل بمبادئ التغذية وبتنمية النظم الزراعية أو إصلاحها، بحيث يحقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة في التنمية والانتفاع من الموارد الطبيعية .

(ب) من أجل تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعا للحاجة، مع الأخذ بعين الاعتبار مشكلات الأقطار المستوردة للأغذية والمصدرة لها .

والمادة (١٢) من هذا العهد ذات أهمية كبيرة في شأن تقرير حق الإنسان في الحياة وفي بيئة صحية مناسبة، فقد نصت على:

١ - تقر الدول الأطراف في العهد الحالي بحق كل فرد في المجتمع في الحصول على أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية .

٢ - تشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف فى العهد الحالى للوصول إلى تحقيق كلى لهذا الحق ما هو ضرورى من أجل :

- العمل على خفض نسبة الوفيات فى المواليد وفى وفيات الأطفال ، من أجل التنمية الصحية للطفل .

- تحسين شتى الجوانب البيئية والصناعية .

- الوقاية من الأمراض المعدية والمتفشية والمهنية ومعالجتها .

إتاحة المناخ والظروف التى تؤمن الخدمات والعناية الطبية فى حالة المرض .

رابعا - القانون الدولى للبيئة (٥) :

إن التطورات التى جرت فى الواقع فى مجال البيئة وتلويثها ، قد أظهرت بوضوح أهمية إقرار هذا الحق ، حق الحياة فى بيئة صحية مناسبة بشكل قوى ، حتى إن فرعا جديدا من فروع القانون الدولى بدأ فى التكوين الآن أطلق عليه مصطلح "القانون الدولى للبيئة" وهو يستهدف تبنى مجموعة من القواعد والمبادئ الملزمة للدول والأفراد لتجنب تلوث البيئة بعناصرها الثلاثة الأرض والهواء والمياه . وهى تنظر بعين الاعتبار إلى اتساع ثقب الأوزون بسبب الغازات التى تصل إليه من الاستخدامات الصناعية للغازات السامة ، وأسباب تلويث البحار بالزيت ، ووضع مواد عضوية فى المياه ، وغير ذلك من وسائل التلوث .

ولسنا هنا فى مجال التوسع فى شرح هذا القانون ، وكفى أن نقول : إن كل الدول الآن تضع فى تشريعاتها نصوصا تحمى البيئة وتمنع الإنسان من تلويثها ، كما أشير إلى أن لجنة القانون الدولى قد جعلت الإساءة إلى البيئة بأى شكل من قبيل

٥ - راجع تفصيلات ذلك - الدكتور صلاح الدين عامر ، القانون الدولى للبيئة ، القاهرة دار النهضة العربية طبعة ١٩٩٧م ص ٣ وما بعدها .

الجرائم الدولية التي يجب أن تتضافر جهود المجتمع الدولي ، ليس لمنعها فحسب ، بل للمعاقبة على القيام بها .

والحق كما هو معلوم مصلحة للشخص يحميها القانون ومصلحة الإنسان في أن يعيش في بيئة صحية مناسبة من أقوى المصالح في القوانين الدولية والداخلية على حد سواء ، وذلك للأسباب الآتية :

١ - إنه لا يمكن أن يحافظ الإنسان على حياته سليماً معافى إلا إذا قرر له هذا الحق ، ومعلوم أن الحق في الحياة هو جوهر حقوق الإنسان ، وقوام التمتع بها .

٢ - إن الحق في بيئة صحية يستند إلى حق الإنسان في سلامة جسده وهو بدوره أحق الحقوق الرئيسية للعيش في أمان وارتياح .

٣ - إن القوانين الدولية والداخلية تولى عناية فائقة بسلامة البيئة التي يعيش الإنسان فيها ، ومن ثم فإن هذه القوانين قد أنتجت حقاً جديداً نسبياً للإنسان في أن تكون البيئة التي يعيش فيها بيئة صحية صالحة . وردت تفصيلات واسعة لهذا الحق في المواثيق والإعلانات الدولية الحديثة الصادرة عن الأمم المتحدة وعن منظمة الصحة العالمية ، وكذا عن الإعلانات العديدة التي صدرت في المؤتمرات التي تعالج شؤون الأرض والبيئة والصحة بشكل عام ؛ لذا نستطيع أن نؤكد من الوجهة القانونية أننا بصدده حق يسانده القانون للإنسان في أن يعيش في بيئة صحية مناسبة .

ونحن نركز هنا على أن لكل حق بالضرورة وسائل لكفالة تحقيقه للإنسان ولحمايته من أي مساس به . وقد وجدنا قوانين عديدة للبيئة في داخل جميع الدول المتحضرة تتذرع بالقانون الجنائي لتجريم المساس بالبيئة ، مثل القانون الجنائي المصري ، ونفس الوضع في القانون الدولي حيث اعتبر الاعتداء الجسيم على البيئة

باستخدام أسلحة محظورة أو باستخدام الأسلحة التقليدية بشكل يسيء إلى البيئة من قبيل الجرائم الإرهابية في تقنين لجنة القانون الدولي، وكذلك في كافة الاتفاقيات الحديثة التي جرّمت الإرهاب .

وهكذا يستطيع الشخص العادي "الإنسان" أن يلجأ إلى سلطة القانون كلما احتاج إلى حماية حقه في الحياة في بيئة صحية مناسبة، فيطلب من الدولة منع المساس بهذا الحق، ويطلب عقاب المسيء في نفس الوقت (٦).

**التجديد في تقرير حق الإنسان في بيئة صحية مناسبة في
الشريعة الإسلامية؛**

موقف الإسلام من البيئة :

حرصت الشريعة الإسلامية على أن يحيا الإنسان في بيئة صحية مناسبة، ووضعت العديد من القواعد والمبادئ التي تكفل سلامة البيئة وحمايتها من العبث .

١ - فمن ناحية خلق الله - سبحانه وتعالى - الإنسان في أحسن تقويم، وزوده بقدرات فائقة على الحياة السليمة، وكرمه على سائر المخلوقات .

ولا شك أن ذلك يقتضى من الإنسان الرشيد أن يحافظ على ما أعطاه الله له حتى يعيش سليما معافى، قادرا على العمل وعلى الإنتاج، ومنتعا بما أعطاه الله له . ولن يتحقق له ذلك إلا بالحفاظ على البيئة التي يعيش فيها، وبوقاية نفسه من أية أضرار تحدث فيها، وكذا بالمسارعة بالعلاج كلما اقتضى الأمر ذلك . يقول الحق - سبحانه وتعالى - : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ (٤) . التين .

٦ - دكتور محمود العادلي، موسوعة حماية البيئة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ٢٠٠٣م ص ٢٣، ٣٠ وما بعدها . وراجع للدكتور محمد بركات، الإسلام والبيئة، طبعة ٢٠٠٣م ص ٥٠ وما بعدها .

تماما حياة الإنسان، كما يحميها هي نفسها، ولصالح الإنسان والكائنات التي تعيش فيها، من فقدان اتزانها، فقد أرسى الله فيها الجبال أوتادا، أى: ثوابت تحفظ لها توازنها وتحمي مناخها الطبيعي ليستمر صالحا للحياة بما أنشأ الله سبحانه وتعالى فيها من نبات وغابات وحدائق تضح الأوكسجين اللازم للتنفس، وتمتص ثاني أكسيد الكربون المدمر للحياة .

٣ وقد نهى القرآن الكريم كذلك إلى أن الفساد سيعم الأرض بما كسبت أيدي الناس . يقول الحق تبارك وتعالى في سورة الروم: ﴿ ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون ﴾ (٤١) ، الروم، ولعل ذكر هذه الآية في سورة الروم له دلالة في أن العرب هم الذى سيحدث هذا الفساد؛ لذا طلب القرآن الكريم من البشر أن يمتنعوا عن إحداث الفساد حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (٥٦) ﴿ الأعراف .

تنظيم الفقه الإسلامى لشئون البيئة :

من المقرر أن الأحكام الشرعية ملزمة، باعتبارها خطاب الله تعالى المتعلق بأحكام المكلفين، على الأقل فى الإيجاب والنهى . ونجد أن الشريعة الإسلامية تهتم اهتماما بالغا بالعبادات وتجعل أحكامها ملزمة على وجه الإجمال .

وأول هذه العبادات هى الصلاة، وتعتبر من أهم العبادات التى أفردت لها كتابات واسعة فى كل المذاهب الإسلامية، فكافة المذاهب تجعل أداء الصلوات الخمس فى مواقيتها مستكملة الأركان والشروط هى الدعامة الأولى التى بنى عليها الإسلام : "وكم فى هذه العبادة ووسائلها من منافع للناس، ففى التزام العبد بطهارة

بدنه وثوبه ومكانه، وفي تمرزه عن الأنجاس والأقذار تعويد له على النظافة، وهو وسيلة إلى سلامة حواسه" (٧).

فالمسلم بمقتضى هذه العبادة يغتسل خمس مرات في اليوم، يغتسل من الذنوب ومن الأقذار، فهل يبقى بعد ذلك من درنه شيء، كما يقول رسولنا صلى الله عليه وسلم؟

كتاب الطهارة :

وإذا كانت عناصر البيئة هي المياه والهواء والأرض، فإن معالجة الإسلام للمياه لتدلنا على الأهمية البالغة للبيئة في الفكر والفقهاء الإسلامى على السواء. فالتناس شركاء فيها وتلك الشراكة تقتضى أن يكون استخدامها للجميع دون أن يكون من حق أحد أن يحتكرها أو يمس منفعتها المقررة للكافة. وكذلك تمنع هذه الشراكة أية إساءة للمياه من قبل الفرد أو الجماعة.

وبالإضافة إلى ذلك وحرصا على صحة الإنسان وتحقيقا لنظافته الكاملة، نجد الفقهاء يتحدثون كثيرا عن المياه، من خلال كتاب الطهارة الذى مجده فى مقدمة كافة كتب الفقهاء الإسلامى.

والطهارة عند الفقهاء قسمان : طهارة من الحدث وهى تختص بالبدن، وطهارة من الخبث وهى تتعلق بالبدن والثوب والمكان.

والطهارة من الحدث تكون بالفسل من "الحدث الأكبر"، وبالوضوء من "الحدث الأصغر". والطهارة من الخبث قسمان : أصلية وهى القائمة بالأعيان الطاهرة بأصل خلقتها، وعارضة وهى التى تحصل باستعمال المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وغيره.

٧ راجع مقدمة الطبعة الأولى لكتاب الفقهاء على المذاهب الأربعة كتبها الشيخ عبد الوهاب حلاف
القاهرة ١٩٢٨ م .

وهكذا نجد معالجة شاملة للبيئة الصحية للإنسان توجب عليه أن يكون نظيفا
فى بدنه وفى ثوبه وفى المكان الذى يعيش فيه ، وتلك القواعد الفقيهية ملزمة
وواضحة كما قلت فى كل كتب الفقه الإسلامى .

وأداة التطهر هى المياه ، وهناك أحكام تفصيلية تتصل بصيانتها والحفاظ
عليها فى كل كتب الفقه ، بل نجد تفصيلات تتصل بما يغير المياه ويجعلها غير
صالحة لنظافة الإنسان وتطهره وذلك لكى لا تكون المياه سببا لإيذاء الإنسان فى
صحته وبدنه .

وهناك تفصيلات واسعة تتصل بالحفاظ على الماء ومنع تلويثه بالبول أو البراز
أو ما شابهه ، مثل منع ذلك فى مصادر المياه أو فى المياه الراكدة ، وكذا فى أماكن
مرور الناس واستظلهم . وكذا فى مقابلة مهب ريح لئلا ترد عليه رشاش بوله
فتنجسه . وهكذا نجد أحكاما واضحة ومفصلة فى وقاية البيئة من التلوث من ناحية ،
يمكن أن نقيس عليها أمورا أخرى مستجدة تسمى إلى المياه ، كصرف مخلفات
المصانع فيها من ناحية أخرى .

غذاء الإنسان فى الشريعة :

يلحق بكتاب الطهارة عند الفقهاء أبواب الأضحية والذبائح ، وما يحل من
الطعام والشراب واللباس وما لا يحل . ورغم دخول هذه الأحكام فى باب العبادات
إلا أن الإسلام لم يحرم إلا ما يسيء إلى الإنسان والبيئة ، وجعل الأصل فى الأشياء
الإباحة . يقول الحق سبحانه وتعالى : ﴿ قُلْ لَأَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحْرَمًا عَلَى
طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ
أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ
(١٤٥) ﴿ الأنعام .

لذلك فكل ما يسيء بطبيعته إلى صحة الإنسان من الأطعمة هو حرام بلا جدال ؛ لأن الإسلام يمنع دائما أى شىء يضر بالإنسان . وإذا كان الإسلام قد حرم الخمر بآيات من القرآن الكريم، فقد ثبت ضرره على صحة الإنسان خاصة الكبد . وقاس علماء المسلمين عليها المخدرات، وهي اجتهادات لها قيمتها في الوقت الحاضر الذى تثار فيه ما يستنبط من الأغذية والمشروبات من مضار. مثل تركيز الدهون فى بعض أنواع الخبز، وشراب الكولا ومشتقاتها .

تلوث الهواء :

المكون الثانى المهم للبيئة، هو مكون الهواء . وهو من العوامل الأساسية التى جعلها الله سبحانه وتعالى ضرورة حياة الإنسان، إذ فيه الأكسجين الذى يستنشقه ويدير دورته الدموية، وإذا لم يكن الهواء الذى يستنشقه الإنسان نقيا، فإنه يضره ضررا بالغا، ويؤثر على دورة حياته .

وللأسف أدى التقدم الصناعى إلى تلويث الهواء، إلى جانب تلويث الماء والتربة . ولا شك أن أخطر أنواع تلوث الهواء، هو ذلك التلوث الناتج عن الإشعاعات الذرية، وكذلك التلوث الناتج عن اتساع ثقب الأوزون، الذى نتج عن الاستخدامات السيئة لغازات معينة يستخدمها الإنسان .

وإذا كانت أحكام القانون الدولى غير حاسمة فى منع جميع أنواع تلوث الهواء حتى الآن، إلا أن الشريعة الإسلامية تمنع هذا التلوث تماما لسببين :

الأول : أنه إفساد فى الأرض، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عنه، حيث يقول :

﴿ وَلَا تَفْسُدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا (٥٦) ﴾ ، (الأعراف) .

والثانى : الضرر المحقق عن هذا التلوث كما أوضحنا .

وقد استخدم الفقه الإسلامى هذه الأحكام لمنع تلوث الهواء، وتوجد كتابات

فى الفقه المالكى عن منع التلوث الذى ينتج من دخان الأفران إذا كان قريبا من الناس وتأذوا به، كما كان المحتسب يراقب مصادر الأذخنة التى تؤذى الناس ويقوم بمنعها (٨).

تلوث التربة:

تعد التربة أحد العناصر الأساسية للبيئة، وقد قام الإنسان بتلويثها بشكل كبير. ومن صور الإساءة للبيئة التى يقوم بها الإنسان الآن، قطع أشجار الغابات وحرق الحشائش ومن هنا فإن الكساء الحضرى الطبيعى ينقرض ويتلاشى بالتدريج وتحل محله نباتات مزروعة. ذلك إلى جانب وضع المبيدات الحشرية والكيمائية فى الأرض، ونزول الأمطار الحمضية، وكل هذا يسبب للتربة، وينقل الأمراض للإنسان. وكل ما يسبب إلى التربة وإلى الإنسان يعد ضررا ممنوعا وفقا لقاعدة لا ضرر ولا ضرار.

حق الإنسان فى بيئة صحية مناسبة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية:

وكما انتهينا إلى وجود حق للإنسان فى بيئة صحية فى أحكام القانونين الدولى والداخلى، نجد هذا الحق واضحا تماما فى الشريعة الإسلامية، للأسباب الآتية:

أولاً: أن الشريعة الإسلامية لا تعارض الإصلاح الذى يمكن أن تقود إليه أية قوانين لأنها تقوم على المصلحة، وحيث وجدت تلك المصلحة، فتم شرع الله.

"والمسلمون لا يقبلون أن ينظر إليهم على أنهم دوما فى الصف المعارض للإعلانات والاتفاقات الدولية الهادفة إلى تحقيق العدل والسلام فى العالم، بل يرون أن ينظر إليهم على أنهم يهدفون إلى إثراء العطاء الإنسانى بالمزيد من البحث

٨ - راجع مؤلف د. بركات محمد بركات عن الإسلام والبيئة - طبع دار القاهرة عام ٢٠٠٣ م ص ٦٤ وما بعدها، وراجع محمد عبد القادر الفقى، حماية البيئة من التلوث ص ٢١ القاهرة ١٩٩٥.

والدراسة، والاستماع إلى مختلف وجهات النظر، وتبويب العطاء الإنساني بين بيئ
البشر، ونشر صحة البيئة والإنسان، والابتعاد عن الظلم والفقر واستعباد الإنسان
لأخيه الإنسان، وتلك هي احتياجات الفرد في دنياه، يقول رسولنا صلى الله عليه
وسلم: "من بات آمناً في سربه، معافاً في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له
الدنيا بحذافيرها"^(٩).

ثانياً: أن لدى الفقه الإسلامي قدرة فائقة على الاجتهاد باستخدام مصادر
وأدلة علم الأصول، وهي تمكن الفقهاء من إيجاد الحكم الشرعي لكل الحالات
المستجدة باللجوء إلى القرآن والسنة والإجماع، ثم استخدام القياس وتحكيم
المصلحة والاستصحاب وسد الذرائع. وكذا استخدام قواعد الفقه الكلية كقاعدة
"لا ضرر ولا ضرار" وهي تستند إلى حديث لرسولنا صلى الله عليه وسلم، وهي
قاعدة تمنع كل صور الإضرار بالبيئة كما رأينا.

ثالثاً: أن الحق يستند إلى مصلحة مؤكدة، وهي ضرورة أن يعيش الإنسان في
بيئة صحية، وهذه الضرورة تساندها نصوص القرآن والسنة كما أسلفنا، والحماية
الشرعية للمصلحة تقوم على أن أحكام الشريعة ملزمة ويكفل الإمام تنفيذها بكافة
الطرق، كما أن عليه مجازاة كل من يعتدى على المصلحة، إما بتطبيق الحدود إن
تعلق الأمر بارتكاب حد توافرت شروطه، ومثال ذلك يمكن أن يؤدي التسرب
الإشعاعي إلى تلويث المياه عمداً، فهو السم المؤدى إلى الوفاة، فيجب إقامة الحد.
ولكن يطبق الشرع التعزير في الحالات الأخرى.

رابعاً: الشريعة الإسلامية مليئة بقواعد وأحكام تحمي البيئة من التلوث كما
ذكرنا، وهي تترجم إلى حق للإنسان الذي يعيش فيها في أن يستمتع ببيئة صحية.

٩ نفا عن مقال د. عبد الله بن صالح العبيد في افتتاح ندوة حقوق الإنسان في الإسلام التي عقدت في
روما عام ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، راجع كتاب الندوة ص ٢٨.

خامساً : أن الشريعة الإسلامية تقر ضرورة التعاون والتضامن بين كل من يعيش في هذا الكون لتحقيق سلامته وأمنه وحماية بنى الإنسان ، وتعين الرؤية الإسلامية التي يقدرها النص القرآني : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (٢٢) المائدة .

وتشيل الرسول ﷺ ، الكون بسفينة في البحر لا يمكن أن يترك أحد للعبث بها ؛ لأنه بذلك يعرض سلامة كل ركبها للخطر .

الخلاصة :

إن الحق في بيئة صحية مناسبة صار من حقوق الإنسان ، وبالذات من الجيل الثالث منها وهي المعروفة بحقوق التضامن . وكما نرى من اسمها أنها حقوق جماعية لا يمكن توفيرها إلا بالتعاون بين المجتمع الدولي لكفالتها لكل الشعوب والأفراد .

وأوضحنا أن هذا الحق يعنى ضرورة أن يعيش الإنسان في بيئة صحية سليمة تجعله يستطيع التفكير السليم ، والقيام بالعمل المنتج ، والتمتع بالحياة .

وأوضحنا أن الإنسان قد أساء إلى البيئة في عناصرها المختلفة : الأرض والماء والهواء ، ولازال يقوم بالعديد من الأفعال التي تؤدي إلى تلويثها .

وقد بينا أساس الالتزام القانوني بالحفاظ على البيئة ومنع الإساءة إليها في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية .

وانتهينا إلى ضرورة اتخاذ التدابير من قبل الشعوب والدول الإسلامية للتوفيق بين مقتضيات التطورات العلمية الحديثة وما تفرضه من قيود ، وضرورات

السهر على تطبيق مبدأ تمتع الإنسان ببيئة صحية مناسبة، ويكون ذلك بالتعاون بين الدول والشعوب الإسلامية أولاً، ثم مع المجتمع الدولي بكامله بعد ذلك .

إن تحديات العصر - كما ظهر من هذا البحث - تفترض أن تقوم شعوبنا بواجبات عديدة لمسايرة العصر، ولإشباع الحاجات الأساسية لها من مصادرها وبجهود علمائها، ولا مناص من التعاون الدولي، ليس من منطلق فرض القوة والأخذ فقط، وإنما من منطلق تبادل المصالح والأخذ والعطاء .

وبالرغم من أن القانون الدولي قد وضع التزامات على عاتق الدول تقوم بها بالتعاون والتضامن، إلا أن الواقع لا يساير القانون دائماً؛ لذا سيظل حق الإنسان في الحياة الكريمة وفي البيئة الصحية المناسبة تكتنفه الصعاب، وسيحتاج إلى جهود متواصلة لكي يتم تطبيقه فعلاً .

المبحث الثاني

التجديد فى بلورة معاصرة للعلاقة بين الإسلام والآخر

أدت الأحداث التى جرت بعد ١١ سبتمبر إلى وضع المسلمين بل والإسلام نفسه فى دائرة الاتهام، ورأينا الولايات المتحدة والدول الغربية والصهيونية العالمية تقوم بدور جديد بالنسبة للمسلمين نتيجة للتفسيرات التى سمعناها، والتى تطرق أسماعنا كل يوم فى هذه الأيام بالذات .

اعتبر الغرب أن هناك منابع للفكر الدينى المتطرف الذى يتبناه من يتحدى الدولة الكبرى وإرادتها وهيمنتها على العالم . إذن فدعاوى تجفيف المنابع والقضاء على التطرف من أصوله المتمثلة فى كثير من الآيات والأحاديث والإطار الثابت للفكر والفقہ الإسلامى الذى اجتهد المسلمون فى وضعه على مدى أربعة عشر قرنا من الزمان - هو ما يواجهه المسلمون بحدة الآن .

والواقع أن خطة الولايات المتحدة فى "أمركة الإسلام" إن صح هذا التعبير لن تفلح، وأعتقد أنها ستفشل فيها، ولا يمكن أن يحسب نجاحها فى القضاء على الاتحاد السوفيتى سابقا وأن هذا سيفيد فى القضاء على منابع الفكر الإسلامى؛ لأن هذه التجربة شكك فيها كثير من كتاب الغرب، وقرروا أن الاتحاد السوفيتى كان مفككا من الداخل، وحجب ظهور هذا التفكك، الستار الحديدي الذى كان يفرضه على نفسه، وأن الضربات الأمريكية وجهت إلى جثة هامدة.

والواقع أن الإسلام ليس ضد الغرب، والمسلمون كذلك لا يكونون للغرب أية كراهية ما، أى أن القضية ليست خلافات حضارية كما روج لذلك مفكرون غربيون صهيونيون فى الغالب، وإنما القضية خلافات سياسية وخلافات مصالح .

وسوف نتحدث في هذا المبحث عن :

١ - طبيعة الخلاف بين الإسلام والغرب، وهل هو خلاف حضارى أم أنه خلاف مصالح فى الأساس ؟

٢ - تأصيل جديد للعلاقة بين الإسلام والغرب .

أساس الخلاف بين المسلمين والغرب :

يعتقد بعض المفكرين من الغرب أساساً أن الصراع بين الإسلام والغرب هو فى الأساس صراع حضارى بسبب تعاليم الكتاب والسنة لدى المسلمين ، فالإسلام يفرض على المسلمين جهاد غير المسلمين ، ورفع السيف لقتالهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله .

ويأخذ هذا الفكر من آيات عديدة ، وأحاديث كثيرة ، ومن واقع المسلمين وحروبهم ما يدعم به هذه الفكرة (١٠) . بل يتمادى مفكرون غربيون فى الانسياق وراء هذه الفكرة ليؤكدوا أن بعض ما ذكر فى القرآن الكريم من آيات تقرّر حرية العقيدة مثل قوله تعالى : ﴿ لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي (٢٥٦) ٥ .

١٠ - ومن الآيات التى اعتمد عليها هذا الفريق قوله تعالى : ﴿ واقتلوهم حيث تقتلوهم وأحرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل (٢٦١) ﴾ : البقرة ، وقوله تعالى : ﴿ فإذا أسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذلواهم واحضروهم واقعدوا لهم كل مرصد (٥) ﴾ : التوبة ، وقوله تعالى : ﴿ وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة واعلموا أن الله مع المتقين (٢٦) ﴾ : التوبة ، وقوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة (١٢٣) ﴾ : التوبة ، ومن الأحاديث التى اعتمدا عليها أيضاً قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإن قالوا لا إله إلا الله عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ج ١ ، ص ٧٥ ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من النفاق ، صحيح مسلم شرح النووى ج ١٣ ، ص ٥٦ ، سنن أبى داود ج ٣ ، ص ١٠ .

البقرة، قد نسخت آيات تحض على الحرب مثل قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ «التوبة».

والواقع أن الرد على هذه المزاعم سهل، وتعاليم الإسلام الصحيحة ليست على هذا الطرح على الإطلاق، بل العكس صحيح، فالسلام هو الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتنظير أفكارهم تقسيم العالم إلى دار سلام ودار حرب، إنما كان تقسيماً واقعياً يصف ما كان من قريش تجاه الإسلام ونيبه ومحاولاتهم العديدة ليخرجوه أو يقتلوه، ثم كان مؤامرة التخلص منه والتي نجاه الله منها بالهجرة إلى المدينة؛ لذا فإن الفقه التقليدي حول تقسيم الديار يأخذ في اعتباره هذه الحالة ويقرر أن العدو إن كف عن عدوانه، وتم الصلح بينه وبين المسلمين، انقلبت دياره إلى دار عهد أو صلح؛ لذا ففى ظل انعقاد اتفاق عام بين كل دول العالم لإقامة السلام والأمن وتحقيق التعاون بين الجميع "ميثاق الأمم المتحدة" انتهى هذا التقسيم الواقعي ولم يعد له وجود، وهذا ما يقرره بوضوح الفقهاء المحدثون الذين عاجلوا هذه القضية في الوقت الحاضر (١١).

أما موقف الغرب من الإسلام فقد قام على الكراهية والتعصب - للأسف الشديد، ولا نريد أن نتعمق في التاريخ لكي نظهر هذه الحقيقة التي لا ينكرها المنصفون من مفكرى الغرب أنفسهم، وقد جاءت هذه الكراهية بسبب تفوق المسلمين عندما قاموا ينشرون تعاليم الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، وإحساس الغرب دائماً أنه أفضل من غيره وأنه المتميز "فكرة الجنس الآرى"، وأن غيره غير متمدينين.

١١ - من هؤلاء الفقهاء: فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربى، ص ٥١، ٥٢، د.أ. محمد طلعت الغنيمى، قانون الإسلام في الإسلام دراسة مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٥٥ وله أيضاً، الأحكام العامة في قانون الأمم التنظيم الدولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٥٠.

لقد غذت هذه الأفكار روح الأوروبيين الذين قادوا الحروب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين فى العصور الوسطى (١٢)، كما دفعتهم دفعا إلى استعمار العالم تحت دعاوى غريبة كدعوى تمسح البرابرة، وإحلال بركات التمدن الأوروبي على العالم (١٣)، بل فى تصور "مونتسكييه" فىلسوف الثورة الفرنسية والداعى إلى تحقيق الحريات لكل الناس "إن هذه الأجسام يقصد الزنوج - شديدة السواد من قمة الرأس إلى أخمص القدم، ولا شك أن روح الله - وهو روح خيرة تكره الشر - لا يمكن أن تحل بأجسام بهذا السواد".

ولا شك أنه مما دحض فكرة صراع الحضارات (١٤)، تلك الحروب الدامية التى

١٢ - والحملات الصليبية بشهادة الغربيين أنفسهم، رافقتها إبادة ملايين الناس من مختلف الأديان، وتسببت بخسائر مادية جسيمة فى أوروبا وآسيا، وألحقت ببلدان الشرق الأدنى ضررا فادحا جدا. واضطرت الشعوب الإسلامية إلى تحمل جميع ويلات الغزوات الأجنبية والتدمير والاضطهاد من جانب أقطاعى الغرب. وكل هذا يؤكد صحة الوصف الذى أعطاه عن الصليبيين الكاتب السياسى البارز بيلينكس حين قال: "إنه كان يلازمهم الجهل والأنانية والتهاك والكفر المختلط بالتعصب الأعمى الروحى والتعطش إلى سفك الدماء، بوندواو يفكسى، الغرب ضد العالم الإسلامى من الحملات الصليبية حتى أيامنا، دار التقدم، موسكر ص ٧.

١٣ - لقد ستر الصليبيون والمستعمرون جرائمهم وعدواتهم ضد شعوب العالم الإسلامى بشعارات كثيرة، وكان أهم هذه الشعارات حماية قبر المسيح ونشر المسيحية وإذا كان التاريخ يكرر نفسه فإن العدوان الأمريكى على العراق فى مارس ٢٠٠٣م حدث تحت شعارات براقة أيضا وهو تحرير العراق من حكم ديكتاتورى وطاغية مستبد، وسمى هذا العدوان "حرب حرية العراق". بل وتم ربطها بتعاليم المسيحية لديهم حيث أسماها بوش "هدية الرب لشعب العراق، جاء بنا جنوده الأمريكيون من أبناء النور إلى أبناء الظلام"، يراجع العدوان على العراق والشرعية الدولية سلسلة فكر المواجهة رقم ١١ تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م بإشراف أ. د. جعفر عبد السلام، بحث د. إبراهيم منصور، المخططات الأمريكية للهيمنة على المنطقة العربية ص ٩٩.

١٤ فكرة صراع الحضارات التى يمكن أن نفهم من الآيات السابقة التى تمت الإشارة إليها كقوله: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ (٣٦) ، التوبة ، تزول وتمحى آثارها إذا ما عرفنا أن هذه الآيات، لا يصح التمسك بها حتى تعرض على سائر القرآن الكريم، لأن القرآن كله

جرت في داخل أوروبا "الحربين العالميتين الأولى والثانية" والتي قامت بسبب التنافس الاقتصادي بين دول أوروبا القوية والصراع على التقدم والأولوية والصدارة على العالم، وهي حروب وصراعات جرت بين من ينتمون إلى حضارة واحدة هي الحضارة الغربية.

كما أن الاختلاف الأيديولوجي الحاد بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقبه من صراعات في فترة الحرب الباردة، قد قام أساساً بين دول تنتمي إلى الحضارة الغربية، مما يوضح أن الصراعات تتصل بالخلاف حول المصالح، وليس لها صلة بالخلاف الحضاري.

التنظير الغربي للصراع الحضاري :

رغم قناعتي التامة بأن ما بين الإسلام والغرب ليس صراعاً حضارياً^(١٥) إلا أن مناقشة الأطروحات الغربية بهذا الخصوص ضرورية لفهم ما يدور حولنا الآن من اتهامات، ومن محاولات للاحتواء بل للتغيير كما ذكرنا تحت مسمى تخفيف

- كالكلمة الواحدة، والقرآن في بعض آياته يأمر بالقتال ويبين السبب، وفي آيات أخرى يأمر بالقتال ولا يبين السبب، وفي هذه الحالة يجب أن تحمل الآيات المطلقة دون سبب على الآيات المقيدة بسبب معين، وهذه قاعدة فقهية عامة وهي حمل المطلق على المقيد، وعلى ذلك فإن سبب القتال إذا كان هو الظلم ورد العدوان كما جاء في قوله تعالى: ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا﴾ (٢٩) الحج، فإن الآيات المطلقة يجب أن تحمل على هذا ويكون القتال المشروع في الإسلام هو القتال بسبب الظلم أو القتال لرد العدوان، وبذلك تختفي فكرة الصراع بين الحضارات في الإسلام.

١٥ - لأننا نحن المسلمين دعاء حوار، ولا تقوم هذه الطبيعة على مواقف آتية أو استجابة لظروف وقتية، وإنما تقوم على أساس أن مبادئ ديننا تدعو إلى ذلك، ونحث عليه، تجسيدا لرحمة النوع الإنساني، وترسيخاً لمبدأ سواسية الناس في الخلقة، وتحقيقاً لإرادة الله عز وجل في جعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا، ذلك التعارف غير المتصور لذاته، وإنما لما يثمر من تعاون خير الجميع ﷻ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا (٥٢) ﷻ الحجرات .

المناجع، تلك المحاولات التي بدأت تتجه إلى أصول الدين الإسلامي، ومناهج الدراسة، لاستبعاد كل ما يراه الغرب مكوناً لشخصية إسلامية معادية له ولصالحه وفكره وهيمته، وقد بدأت أوروبا عمليات التنظير الأولى في مدارس فكرية عديدة، بعضها لم يكن معادياً للإسلام، مثل توينبي، ولكن الكتابات الأمريكية الفكرية والسياسية وظفت هذه الأفكار في أطروحات نظرية عديدة، حيث كلفت الحكومة الأمريكية بعض المفكرين فيها بتنظير طبيعة العلاقات الأمريكية مع القوى السياسية القائمة ووضع لها أكثر من مفكر رؤيته في هذا الصدد (١٦).

وتوالى الكتابات الأمريكية فبعض الكتاب يتساءلون عما إذا كان يمكن التعامل مع أشخاص في هذا القرن الحادى والعشرين لديهم الاقتناع بأن كتابهم المقدس الذى نزل من السماء من أربعة عشر قرناً يمكن أن يحكم كل تصرفاتهم؟ والبعض الآخر يقول: إن المسلمين جيش عاطفى وغير عقلانى ومعاد للغرب، يتحدثون بصوت واحد ويتحركون كجسد واحد (١٧).

١٦ - لقد أدرك المفكرون الغربيون أهمية التغيرات على الساحة الدولية بعد انهيار الشيوعية وانتهاء الحرب الباردة، فدعا بعضهم إلى حوار الحضارات وركز بعضهم الآخر على صدام الحضارات. والعجيب أن وسائل الإعلام فى هذا العصر لم تبرز إلا النوع الثانى من المفكرين، وهكذا أصبح اسم "فوكوياما" وأيضاً "هيننتجتون" من الأسماء اللامعة، حيث بشر الأول بنهاية التاريخ، والانتصار النهائى للنسق الغربى، وحذر الثانى من خطر الإسلام، وأوصى الغرب بأن يحاول منع أى تحالف بين الحضارة الإسلامية وغيرها، وأن يوثق الأواصر داخل دائرته الحضارية ويدخل فى عصبته أوروبا الشرقية وحتى اليابان، والدليل على إبراز هذه الأفكار، هو أن أبرز ساسة الغرب عبروا عن الأفكار نفسها ابتداءً من الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون إلى الأمين العام الأسبق للحلف الأطلسى وىلس كلاوس سرورا برئيس الحكومة الفرنسية الأسبق بالادور، كليهم حذروا من خطر الإسلام.

د. أحمد طالب الإبراهيمي وحوار الحضارات بحث ضمن كتاب الإسلام والغرب، صراع فى زمن العولمة، كتاب العربى ٤٩، ط الأولى ٢٠٠٢م ص ١١٨.

١٧ وعلى هذا فليس مصادفة أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية التى باتت الزعيم الوحيد للنظام العالمى الجديد مصدر هذه المقولات التى يحاول بعضها أن يوقف التاريخ عند انتصار لنظام

نظرية توينبى فى الصراع :

ولعلى فى هذه الدراسة أقف بعض الوقت عند تنظير العلاقات الدولية المعاصرة وبالذات فى العلاقة بين المسلمين والغرب، فالواقع أن الفيلسوف الإنجليزي توينبى لا يعد معادياً للإسلام، ولكنه من أوائل الذين أبرزوا طابع الصراع فى العلاقات الدولية، وكانت له نظرية مشهورة عن تعاقب الحضارات وقد أنصف الحضارة الإسلامية فى كتاباته فهو يقول: "إن الصراع موجود فى العالم وفى العلاقات الدولية منذ زمن طويل، وإن العالم الغربى هو الذى كان يقود هذا الصراع ويخلقه، على الأقل طوال الخمسة قرون الماضية، وإن أحداً لم يكن يبدأ بالعدوان عليه ولكن العكس هو الصحيح" (١٨).

وعن العلاقة بين الإسلام والغرب يحدد توينبى العناصر الآتية :

إن الإسلام فى العصور الحديثة يقف فى موقف الضعف من الحضارة الغربية لسبب رئيس هو أنه لا يحوز القوة الاقتصادية ولا العلمية التى تمكنه من اللحاق بالغرب أو مواجهته.

إن الغرب يشن هجوماً على كل القوى فى هذه العصور الحديثة لكى يخضع العالم كله - وليس العالم الإسلامى فقط - لهيمنته.

إن الغرب أخضع معظم أجزاء العالم الإسلامى لسيطرته بأساليب وطرق عديدة (١٩).

= الأمريكى الراهن على نظيره النظام السوفيتى السابق ويحاول البعض الآخر القفز على مقولة "أرنولد توينبى" العلمية المعروفة حول التحدى والاستجابة فى مجال تفاعل الحضارات.

١٨ - راجع مؤلفه : The study of the Histroy .

١٩ - وتتفق مع توينبى فى نظريته وإبراز هذه العناصر، مؤمنين بأن قوة الغرب اليوم تتمثل فى ضعف المسلمين وتأخرهم، واعتبار كثرتهم كغشاء السيل الذى أشار إليه رسول الله ﷺ من وراء حجب الغيب حين قال: "أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغشاء السيل ينزع الله مهاجركم من قلوب".

إن المسلمين واجهوا هذه الهيمنة بأسلوبين مختلفين : أولهما سلبي . وهو رفض الغرب وأنظمته وهيمنته رفضاً كاملاً ، وعدم الاعتراف بأى شئ جديد . والانتواء على الذات ، والثاني إيجابي ، ويتمثل في الاستجابة الفعالة والاعتماد على مواصلة الهجوم بنفس أسلحته وأدواته ؛ لذا أسرعت بعض القوى الإسلامية إلى الأخذ بالتحديث ، والأخذ بالأنظمة الغربية والنقل عنها ، وأبرز الأمثلة على ذلك "تجربة محمد علي في مصر" ، وأيضاً "تجربة كمال أتاتورك في تركيا (٢٠) .

وبالإضافة إلى هذه العناصر فقد ركز "توينبي" في دراساته على أمرين : الأول هو فكرة الصراع ، والثاني هو فكرة تعاقب الحضارات والتي تقوم على وحدة البشرية وتأكيد قيمة التاريخ وحضارات العالم كله ، ومشاركتها جميعاً في التفاعل والأخذ والعطاء . وهنا ينتقد الفكر الغربي الذي يركز على التراث ويعتبر نفسه أسمى وأذكى من الآخرين ، ويرى أن الحضارة الأوروبية لم تكن هي الحضارة الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولي ، وإنما شاركتها الحضارات الأخرى في القوة والنبوغ والتأثير .

وفي ضوء هذه الأفكار نعتقد أن "توينبي" فيلسوف منصف للحضارة الإسلامية بالذات ، لكن الأفكار الأمريكية التي أخذت منه فكرة الصراع . وجعلت منها أساس العلاقات الدولية ، لم تنصف الحضارة الإسلامية . بل أنت بأفكار غربية جعلت المسلمين الآن يمرون بمحنة .

- أعدائكم ويضع في قلوبكم الوهن" قالوا وما الوهن يا رسول الله قال حب الدنيا وكراهية الموت .

٢٠ - والواقع أن توينبي قد انتقد التجريبيين ، لسبب رئيسي واحد هو أن أغلبية الشعب لم يحصل عني تمار التجربة ، وإنما استفادت منها فئة قليلة ، وعلى حد قوله ، فإن الغالبية ليس لدينا مجرد أمل في ان تصبح عضوا في الطبقة الجديدة

نظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية :

أما عن (برنارد لويس) الذى قدم لنا تنظيراً صعباً وغير علمى للعلاقة بين الإسلام والغرب ، وقد حصل على جائزة مهمة فى الدراسات الاجتماعية عن دراسته التى قدمها ونشرها بعد ذلك فى كتاب تحت عنوان "الأصولية الإسلامية ، فإننا نستطيع أن نلخص رؤيته الأساسية للعلاقة بين الإسلام والغرب والتى قدمها من خلال كتابه - سابق الإشارة إليه - فى النقاط التالية :

- أن الصراع بين الإسلام والغرب قديم ، وقد استمر على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان ، وقد تضمن سلسلة طويلة من الضربات والضربات المضادة بين الجانبين .

- إن الإسلام والمسلمين كانوا هم المحرضين والدعاة دائماً للحرب والجهاد ، فالإسلام عدوانى بطبيعته على حين وصف الغرب بأنه دفاعى ، يرد بهجمات مضادة على نحو ما تجلّى فى الحروب الصليبية .

- إن المسلمين يمثلون الآن تهديداً ثلاثياً للحضارة الغربية ، سياسياً وحضارياً وسكانياً ، وقد ركز " برنارد " على الصراع الحضارى بوجه خاص .

- إن المسلمين يعتبرون أمريكا الآن العدو الأكبر لهم وأن هناك نزاعاً وشيكاً سيقوم بين الغرب وبين المسلمين ، ويقول برنارد لويس إن معظم العالم المسلم سيطر عليه الآن حالة كراهية عامة للغرب وأن أمريكا عندهم هى العدو الأكبر ، والخصم الشيطانى للإسلام والمسلمين .

- إن المسلمين بزيهم ولحاهم وعمائمهم ، يعيشون فى العصور الوسطى ، ويهددون الغرب ؛ لذا تم تصوير القبلة الباكستانية على أنها قبلة إسلامية ، بما يعنيه ذلك من أن هناك عالماً مسلماً متحجراً يهدد إسرائيل والعرب ، وتحدث كذلك

عن أن المسلمين الآن يمثلون ثورة باعتبارهم أقلية مهمشة، ويتسمون بالعنف ويحاربون الحداثة والمعاصرة، وهو يعبر عن خطورة الأصولية الإسلامية بقوله: (إن ما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستتمكن ديموقراطيات القرن الحادى والعشرين من العيش فى سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث).

والغريب أن هذا الكاتب يعتبر المسلمين اليوم فئة مهمشة ومغلوبة. ولابد من تغييرها ولو باستخدام القوة، بل إن استخدام القوة يعد عملاً أساسياً لتمكين الحضارة الغربية فى هذه البلاد، وتخفيف منابع التخلف والعداء للغرب من جذوره.

نظرية هنتنجتون عن الصدام بين الحضارات:

ويلتقط (هنتنجتون) الخيط ويقرر أن الصدام بين الحضارات هو الذى سيحكم الشؤون السياسية فى العالم، وأن الخطوط الفارقة بين الحضارات هى خطوط القتال فى المستقبل، وأن الحرب العالمية الثالثة إن حدثت ستكون حرباً بين الحضارات^(٢١)، وقد أكمل الكثير من دراساته فى كتابات أخرى لم يعتبر فيها

٢١ لقد أطلق صامويل هنتنجتون هذه النظرية فى مقاله التى صدرت فى مجلة Foreign Affairs فى ربيع عام ١٩٩٣ تحت عنوان "صدام الحضارات" وأثارت ردود فعل حادة فى عدد ديسمبر من نفس المجلة لعام ١٩٩٣، ثم طور هذه المقالة فى كتابه الشهير الذى حمل نفس الاسم صدام الحضارات. وقد انطلقت من وهم الانتصار فى الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتى السابق. ونشر روح الإحباط لدى الشعوب المدعورة بأن التاريخ شارف على نهايته بإعلان الولايات المتحدة فائدة مفردة للعالم، وإعلان الديموقراطية الليبرالية الغربية التى بشر بها هيجل بالفلسفة الوحيدة القابلة للحياة بعد انهيار منافستها التى عرفت عن نفسها باسم الاشتراكية العلمية. ونتيجة لذلك سارعت فئات واسعة من المثقفين خاصة فى الدول النامية. إلى إعلان توتنها عن الاشتراك والمشاركة بحماس فى عملية دفنها التى تتم يومياً على صفحات الصحف والمجلات. كما سارعت فئات أخرى إلى الإبحار فى التيارات الأصولية الدينية والمذهبية على قاعدة أن المعركة القادمة ستكون حتماً صداماً بين الحضارات فعليهم بالتالى أن يعرّضوا مواقفهم فى التيارات الدينية. ويعرّضوا تلك التيارات بمثقفين عفويين قادرين على معرفة ما يرسوم فى معسكر الخصم

المسلمين مصدر التوتر في العالم، واعتبرهم مجنياً عليهم في كثير من المراحل، وإن لم يعدل عن فكرة الصراع الحضارى (٢٢).

نظرية (فوكوياما) فى نهاية التاريخ،

ويستمر (فوكوياما) فى نفس الخط ليعلم أن الحضارة الأوروبية بفكرها ومؤسساتها هى نهاية التاريخ، وأنها متفوقة على كل الحضارات الأخرى، وأن المسلمين الآن يقودون حملة للهجوم على هذه الحضارة وأنهم الأعداء. وللتقدم ولل فكر العربى، ولا مانع من استخدام القوة لتغيير الأنظمة الإسلامية.

والواقع أن هذه الأفكار مغلوطة وليس لها أى أساس علمى لكنها تجابهنا كعالم إسلامى، وتفرض علينا أن نواجهها، وأن نواجه كذلك المخططات التى أسست عليها، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م (٢٣).

من مخططات للنيل من الحضارة العربية الإسلامية من جهة، وعلى رسم مشروع تحديثى جديد يكون الإسلام فى قلبه لكنه يستمر غذاءه الثقافى من حضارات الغرب من جهة وغير الغرب من جهة أخرى.

د. مسعود ضاهر، صدام الحضارات ارتباك الخائفين وصلابة القادرين، مقال فى كتاب الإسلام والغرب، ٢٠٠٢م، ص ١٤٩.

٢٢ - والصراع الرئيس الذى يراه منتجتون هو الصراع بين الغرب ونوع من التحالف الكبير بين الحضارتين الإسلامية والصينية، الحضارة الصينية بقوتها الاقتصادية والعسكرية والحضارة الإسلامية بثرواتها النفطية وملاصقتها الجغرافية للغرب، فالصراع بين الغرب والإسلام عهده هو النموذج الأكمل لصدام الحضارات، ووفقاً لهذه الرؤية كان الصراع الطويل بين الإسلام والغرب، والمستمر منذ ثلاثة عشر قرناً، فهو فى حد ذاته مؤشر على احتمال استمراره لفترة طويلة قادمة.

٢٣ - وفى سبيل هذه المواجهة، والقيام بواجب الدفاع عن الإسلام والمسلمين. ومواجهة هذه الأفكار المغلوطة قامت رابطة الجامعات الإسلامية بإصدار سلسلة فكرية تحت مسمى سلسلة فكر المواجهة وطبع فى مقدمة هذه السلسلة عدد من الأبحاث المهمة لعل من أهمها: أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها الدولية رؤية إسلامية، الإسلام وحوار الحضارات، الإسلام وتطوير الخطاب الدينى لمجموعة من الكتاب والباحثين وحقوق الإنسان فى الإسلام وأحكام الحرب والحياة فى القانون الدولى والشريعة الإسلامية للدكتور جعفر عبد السلام. والمنظمات الدولية الإسلامية

ويرى هذان الكاتبان أن المسلمين يمثلون خطراً سياسياً وحضارياً وسكانياً . لأنهم يتزايدون بكثرة ويتواجدون في كل مكان في العالم ، وتنادى هذه الأفكار بأن تعلن أوروبا الحرب ضد الإسلام . وأبرزت كتابات أخرى ، أن المسلمين متحجرون ويزعمون أن كتابهم المقدس يمكن أن يحكم تصرفات البشر في القرن الواحد والعشرين !! ، كما أنهم لا يقبلون فكرة الديمقراطية ، كما ترى هذه الكتابات أن الإسلام بطبيعته خطر على الحضارة الغربية ، ولا يتسامح مع مخالفه في الرأي ، وهكذا ..

ولقد أبرزت الأفكار المتداولة بعد أحداث ١١ سبتمبر مشكلة طاغية ليست جديدة بالقطع ، ولكن تم التركيز عليها بعد الأحداث الأخيرة ، وهي مشكلة الحضارة المرجعية للمجتمعات المختلفة ، وبرزت - للأسف - الاتجاهات التعصبيه الغربية والتي تعتبر الحضارة الغربية هي الحضارة المرجعية للعالم^(٢٤) رغم أن الذي

= دراسة على ضوء منهج الإسلام في وحدة العالم الإسلامي للدكتور محمود داود ، والإسلام في مواجهة الإرهاب ، والإسلام والعولمة ، والعدوان على العراق والشرعية الدولية لمجموعة من الباحثين وغير ذلك مما تتضمنه هذه السلسلة . التي تتولى بيان الصورة الحقيقية للإسلام ودرء التبهات الباطلة التي يحاول الغرب والصهيونية ترويجها خاصة وأنهم يحارلون وصم الإسلام بتهمة الإرهاب .

٢٤ ولعل هذا من التناقض الغريب الذي وقع فيه الغرب ؛ لأن الغرب نفسه هو الذي يطالب كل الأنظمة القائمة في العالم الثالث بالتعددية ، بل أصبحت التعددية أهم المقاييس لديه لإصدار حكم على هذه الأنظمة ، وبالتالي فإنه ينبغي أن يسير على مبدأ التعددية أيضاً وأن يلتزم في المرجعيات الحضارية ؛ لأن أحادية الحضارة الغربية معناها إلغاء المرجعيات الأخرى ومنها المرجعية الإسلامية . وإن فرض مرجعية واحدة على الشعوب كمن يفرض عليها أن تعيش على طعام واحد ، ويجبرها على أن تنظر بعين واحدة ويلزمها أن تتنفس برئة واحدة ، والأخطر من ذلك كله عندما يكون ذلك الطعام ملوثاً وتلك العين حواء ، وتلك الرئة مسلوقة .

كما يعنى مبدأ التعددية في المرجعيات الحضارية الإيمان بفكرة تداول الحضارات . فالحضارة متداولة بين الناس فهي وإن كانت اليوم في الغرب ، فلقد كانت بالأمس لدى الأمة الإسلامية ، وربما غدا في أمة ثالثة وهكذا .

أفرز خصائصها الرئيسية، صراعات وأحداث مرت بأوروبا ولا شأن للعالم الآخر بها، كما وضحنا .

إن الذى أوجد فكرة الفصل بين الدين والدولة، هو الصراع المير بين الكنيسة الغربية والدولة، هذا الصراع ربما تسببت فيه هذه الكنيسة بتدخلها التعسفى فى كل أمور الحياة ومحاكمتها للمفكرين والمبدعين الذين ظهوروا فى أوروبا خلال العصور الوسطى وما بعدها وحتى بداية عصر النهضة، فلماذا يفرض هذا النموذج على عالم شجع الدين فيه العلماء، ونادى بطلب العلم أيا كان مكانه "اطلبوا العلم ولو فى الصين" وكان تنظيمه - كما هو الحال فى الإسلام - متكاملًا لدائرة الإنسان فى علاقته بربه ومجتمعه القريب والدانى؟

كذلك فإن الأفكار السياسية الغربية عن السيادة والفصل بين السلطات أفرزتها صراعات مريرة بين ملوك الحق الإلهى المقدس والقوى البرجوازية ثم الشعبية، فهل من الضرورى لكل مجتمع يريد أن ينظم شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن يأخذ بهذه الأفكار الغربية؟

إن حقيقة الأزمة التى نمر بها اليوم كشعوب عربية وإسلامية ترجع إلى فكرة غربية هى أن كل ما يخالف الغرب فى أرائه وأساليبه ونظامه القيمى والأخلاقى متخلف وخطير بالضرورة؛ لذا شنت قوى فكرية وثقافية وسياسية هجومًا شرسًا ضد الإسلام والمسلمين باعتبارهم "الغول" الجديد الذى يهدد بأن يلتهم الديموقراطية والتمدن والحضارة الغربية .

إن الذى أوجد الأزمة التى يمر بها العالم اليوم، هو "الأصولية الغربية بهذا المعنى، ونجد إدانة هذه الأصولية واضحًا عند العديد من المفكرين الغربيين لعل من أهمهم جارودى، والكاتب الأمريكى جون أسبوزيتو .

ونخلص من هذا إلى أن أساس الخلاف بين الإسلام والغرب حديثًا هو حملة يهودية صليبية تبنتها الصهيونية العالمية في صراعها القديم الحديث ضد الإسلام والمسلمين ، وقد نجحت في بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدى القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين ، على أساس أن المسلمين قادمون لحكم وقيادة العالم بتعصبهم وعدم تسامحهم وحقدهم على الغرب وبالتالي فيجب على العالم والقوى الغربية أن تدافع عن نفسها في مواجهتهم ، وأن تقضى عليهم باعتبارهم قوى إرهابية معادية للتقدم (٢٥).

٢٥ - انظر :

- إشكالية الصراع والتعايش بين الحضارات، الإسلام والغرب نموذجًا، للدكتور أمان عبد المؤمن فحيف ، مكتبة الآداب ، القاهرة .
- الإسلام وحوار الحضارات ، العدد الثاني من سلسلة فكر المواجهة التي تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية .
- الإسلام والحوار مع الحضارات المعاصرة ، للدكتور محمد خليفة ، نشر رابطة الجامعات الإسلامية .
- المسلمون والأخر ، أسس للتعايش والتعاون المشترك ، د . جعفر عبد السلام ، د . أحمد السايح . نشر رابطة الجامعات الإسلامية .
- الإسلام والتفاعل الحضارى ، للدكتور أحمد العتيق ، نشر رابطة الجامعات الإسلامية .

تأصيل فكري جديد لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب

الإسلام والتعاون مع الآخر:

أوضحت الدراسات التي قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية بشأن العلاقة التي يجب أن تقوم بين المسلمين والغرب عن ضرورة أن تكون علاقة سوية تقوم على الفهم الكامل له والتعاون الكبير بينها ..

وأنقل هنا ما جاء بإعلان عمان عن هذه العلاقة (٢٦) :

"اتفقت الدراسات على أن التحديات الحضارية التي تواجه المسلمين في الحاضر والمستقبل تتمثل في ضرورة التعامل مع الآخرين من منطلق القدرة والفهم العميق لما لديهم، والأخذ والعطاء في مختلف المجالات وعدم الانغلاق على الذات، كما اتفقت على أهمية التواصل الحضارى بين شعوب العالم مع مراعاة الذاتية الإسلامية، وعدم التفريط في المسائل المرتبطة بعقيدة الإسلام أو شريعته كما اتفقت الآراء على أن القوى غير الإسلامية المسيطرة على العالم تحاول التأثير على المسلمين وجعلهم ينسلخون من ذاتيتهم وينسون أنفسهم، ويفرطون في اتباع تعاليم دينهم. لذا تتطلع الجامعات الإسلامية والحكومات والمجتمعات الإسلامية إلى اتخاذ الوسائل الآتية :

١ - الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية قوية؛ للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها في دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٢ - إجادة اكتساب مهارات التعامل مع هذه الحضارة بالاحتكاك المتواصل بها دون

٢٦ - إعلان عمان الذي أصدرته رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة آل البيت في الثامن من شعبان

١٤٢٠ هـ السابع عشر من نوفمبر ١٩٩٩ م ص ٢٣-٢٤ .

التفريط في المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد غير المسلمين في العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات .

٣ - إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة في الإسلام وإظهار الحقوق التي كفلها الإسلام لها والواجبات التي قررها عليها، وإعطاء هذه المسائل أهمية في الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفي مرحلة التعليم الأساسي كذلك .

٤ - إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التي تقوم عليها .

٥ - تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة في التفكير الإسلامي الذي قام على أساس القيم والتربية الإسلامية .

والواقع أن هذه الرؤية هي الأساس الذي ننطلق منه في هذا القسم، وتدعمه بالفكر القانوني الدولي ويفكر الشريعة الإسلامية بشأن العلاقة مع الآخر .

القانون الدولي للتعایش :

يميز فقهاء القانون الدولي المعاصر بين فرعين حديثين من فروع هذا القانون : الفرع الأول، هو القانون الدولي للتعایش، والفرع الثاني، هو القانون الدولي للتعاون .

والنوع الأول : يشمل قواعد القانون الدولي التقليدي المعروفة والتي تنظم العلاقات الدولية على طريقة ضرورة إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل، وهو قانون يتبنى مفهوم الصراع والحرب كعامل مؤسس ومحرك لهذه العلاقات، فإذا كانت الحروب ضرورية، ونتيجة طبيعية للتواجد البشري، وللأطماع التي جبل

عليها الإنسان، فإن أفضل وضع للعلاقات الدولية هو أن ننظم كيف نبعد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل.

كانت فكرة التعايش، التي تعنى وضع الحد الأدنى من القواعد التي تكفل تنظيم العلاقات الدولية وتسييرها على أساس أن تعيش كل دولة داخل حدودها ولا تعتدى على غيرها من الدول الأخرى؛ لذا فإن قواعد القانون الدولي التقليدي تهتم بدراسة الدولة كشخص قانوني له حق التمتع بالسيادة، وله حقوق تتفرع عنها كالحق في التفاوض، والحق في الإيفاد، أي: إرسال مبعوثين منها للدول الأخرى، ثم الحق في الحرب. وينظم هذا القانون الحرب على أساس أنها حالة ضرورية تعيشها الدول ويجب أن تكون أضرارها في أقل الحدود؛ لذا يراعى فيها قواعد يجب أن يلتزمها المحاربون في الأماكن التي يجوز ضربها (التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية) وفي الأشخاص الذين يمكن توجيه الضرب لهم (التمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون) وكذلك التقييد في استخدام السلاح، فلا يجوز استخدام كل الأسلحة، فالتزام قواعد الإنسانية في الحرب تلزم المقاتل بأن يكتفى بإضعاف خصمه وإبعاده عن ساحة القتال بكافة الطرق دون أي إمعان في تعذيب الخصم باستخدام أسلحة فتاكة لا تتوقف عند القتل، وإنما تتجاوزه إلى التعذيب؛ لذا حرم رصاص دمدم الذي يتجاوز القتل إلى تهتيك جسم الإنسان، وإنزال العذاب به، وحرمان النابالم الذي يحرق الإنسان ومظاهر الحياة، وهكذا... (٢٧).

٢٧ - راجع في التفاصيل: للمؤلف، مبادئ القانون الدولي العام الطبعة السادسة ص ٨٠٠ وما بعدها، وبحث القانون الدولي الإنساني في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع ص ١٠ وما بعدها، وله أيضاً أحكام الحرب والحياد في ضوء القانون الدولي والشريعة الإسلامية، سلسلة فكر المواجهة رقم ٧ الذي تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية، ص ٢٧، وما بعدها. مؤلف المحرم الدكتور محمد حافظ غانم، أصول القانون الدولي العام، ص ٤٧٠ وما بعدها، مؤلف الدكتور حامد سلطان، قواعد القانون الدولي في الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٧٢م، ص ٢٣٠ وما بعدها

تنظيم القانون الدولي للدولة وحدودها :

ونظم القانون التقليدي فكرة الحدود الواجب توافرها لكل دولة سواء في البر أو في البحر أو في الجو، والذي يقرأ هذا التنظيم بعناية يستنتج على الفور فكرة (الحدود الآمنة) أى ضرورة إيجاد مناطق حماية للدولة تقيها من أى عدوان يقع عليها .

ونظم القانون الدولي كذلك البحار من نفس المنطق، ففيه مناطق تتبع الدولة الشاطئية، ومناطق لا تتبع دولة معينة (أعالي البحار)، وهذا التنظيم كذلك يستهدف نفس الفلسفة، أى إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتماثل، وتحقيق الحد الأدنى الذى يكفل الحياة الآمنة بينها (٢٨).

الفقه الشيوعى وقانون التعايش :

وأعطى الفقه السوفيتى لهذا التقسيم إضافات واسعة تنبع من فلسفة الدولة الشيوعية نفسها حيث قامت فى البداية كنظام وحيد يتبنى الفلسفة الشيوعية،

٢٨ - أما أهم المناطق التى تتبع الدولة الشاطئية فهى المياه الإقليمية أو البحر الإقليمى أما أهم المناطق التى لا تتبع دولة معينة فهى البحار العالية، ولا شك أن كلا منهما يخضع لنظام قانونى مختلف عن ذلك الذى يخضع له المناطق الأخرى، فالبحار العالية تستقل عن سيادة كافة الدول، أما البحار الإقليمية فإنها تخضع لسيادة الدولة الشاطئية، بل إن سيادة هذه الدولة تمتد إلى المجال الجوى الذى يعلو البحر الإقليمى، وكذلك إلى قاع هذا البحر وما تحته، فالبحر الإقليمى إذا هو مساحة تابعة لسيادة الدولة إلى أعلى مسافة من الارتفاع وإلى أقصى مدى فى العمق ويترتب على سيادة الدولة على بحرها الإقليمى أنها تضع القوانين والأنظمة التى تحكم الصيد وغيره فى البحر الإقليمى، كما لها أن تحتكر استغلال الثروات التى قد توجد فى قاع بحرها الإقليمى، كما يخضع لسيادته الهواء الذى يعلو بحرها الإقليمى، ولا يجوز للطائرات الأجنبية أن تحلق فيه إلا بتريحص من الدولة الساحلية.

أما بالنسبة للبحار العالية فإنه يحكمها مبدأ أساس وهو "مبدأ الحرية" كحرية الملاحة وحرية الصيد وحرية إرساء الكابلات، وحرية الطيران، وقد تبنت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هذه الحريات عام ١٩٨٢م، وأضافت إليها حرية البحث العلمى، حرية إقامة الجزر الصناعية فيها.

ويقوم على الصراع الطبقي، ويعتبر الرأسمالية أعلى مراتب الاستعمار، كما يعتبرها مرحلة من مراحل التطور الإنساني لا بد أن تنتهي، ويعتبر أن واجبات توحيد الشعب العامل، وصاحب المصلحة في الحياة أن يتحد للقضاء عليها؛ لذا يتبنى هذا الفقه فكرة التعايش، فلا بد من قبول قواعد للتعايش مع مختلف الأنظمة حتى يتحقق الفكر الشيوعي في العمل، ويصبح العالم دولة واحدة .

وتعرض القانون الدولي التقليدي لانتقادات حادة من جانب الفقه الشيوعي حيث نظر إليه على أنه (تركة العصر الاستعماري) (٢٩) وهدفه الرئيس هو تبرير استعمار الشعوب حيث أجاز حق الفتح، ونظم طرق الاستيلاء على الأقاليم المملوكة للغير، وأعطى الشرعية لنهب ممتلكات الشعوب ووضع قواعد تكفل التنسيق بين الدول المستعمرة في استعمارها للدول الأخرى حتى لا يؤدي تعارض المصالح إلى وقوع حروب قد تضعفها (٣٠).

وقد اتفق الفقه الشيوعي على أن التعايش السلمي يفترض الكف عن اتخاذ الحرب وسيلة لتسوية المسائل المتنازع عليها بين الدول، ويدعو إلى تسويتها عن طريق المفاوضة بالصلح، ويفترض المساواة في الحقوق، والتفاهم والثقة المتبادلة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والاحترام التام لسيادة جميع البلاد وسلامة أراضيها. إن الاتفاق على المسائل الأيديولوجية مستحيل بسبب الاختلاف في المذاهب الفكرية .

إن نظام التعايش السلمي وفقا للفقه الشيوعي يتمثل في التزام الدولة بعدم الاعتداء على حقوق دولة أخرى، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في

٢٩ - في هذه المرحلة يراجع مبادئ القانون الدولي العام، أ.د. جعفر عبد السلام ط الخامسة ١٩٩٦م، ١٤١٧هـ ص ٥٥ وما بعدها .

٣٠ راجع توكمن، القانون الدولي في أعاده الجديدة، ترجمة أحمد رضا، ص ٣٠ وما بعدها

العلاقات الدولية، ومن ثم فهذا التعايش يمثل وجها سلبيا للعلاقات الدولية ؛ لأنه يعنى الامتناع عن الأعمال التي حظرها ميثاق الأمم المتحدة والتي قد توقع الأضرار بالدول الأخرى .

ولا شك عندي أن هذه الانتقادات صحيحة، بل لعلني لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول : إن ما وجّه إلى القانون الدولي التقليدي الذي تكون في بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر من نقد، هو نفسه ما يمكن أن يوجّه لبعض قواعد هذا القانون الآن .

تبني القانون الدولي فكرة أن الذي له حق التصرف في الشؤون الدولية هم قادة المجتمع الأوروبي الخمسة في ذلك الوقت وهم : (النمسا ، روسيا ، بروسيا ، إنجلترا ، فرنسا) وأنهم وحدهم أشخاص القانون الدولي، وأن باقى وحدات هذا المجتمع، هم موضوعات لهذا القانون، فهم يتصرفون في شئونه كما يحلو لهم، أوجدوا من النظريات والقواعد ما يعطى الشرعية لأفعالهم .

أجاز القانون الدولي التقليدي إجبار الدول على التوقيع على معاهدات الحماية التي فرضتها عليها القوى الكبرى، وهي المعاهدات (غير المتكافئة) (٣١) وقالوا إن الدول تتفادى بذلك خطراً أكبر هو خطر الحرب . ووضع القانون الدولي التقليدي قواعد المسؤولية الدولية والتي تحمى الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية لصالح الدول الكبرى، ووضع كذلك قواعد الحد الأدنى من الحقوق للأجانب في الدول الأخرى، كذلك حمى نظام الامتيازات الأجنبية في الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية، وغير ذلك كثير .

٣١ - تعرف المعاهدات غير المتكافئة بأنها المعاهدات التي تتضمن التزامات على أحد الأطراف تفوق ما يتحملة الطرف الآخر في مقابلها، وهي معاهدات تقع فيها الدول الصغرى أو الدول الضعيفة تحت ضغط الدول الكبرى القوية، حيث تعقد لصالح أحد الأطراف، بدلاً من أن تنشئ حقوق والتزامات متساوية لكل الأطراف .

ولقد كانت أهداف تمسيح البرابرة وإخراج الشرور القابعة في جسد الرجل الأسود من الأفكار التي دفع بها دفعا لتبرير تفوق الرجل الأبيض وحقد في الهيمسة والسيطرة على العالم .

واليوم تعود بعض هذه الأفكار مرتدية ثوبا جديدا، ومبنية على أسس أخرى . لقد نادى الرئيس بوش الأب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار التحالف الأمريكى على العراق بأفكار جديدة لقيام العلاقات الدولية على مبادئ أخرى، تحت مسمى النظام العالمى الجديد والذي أعلن فيها التفوق والقيادة الأمريكية للعالم واستمر الرؤساء اللاحقون عليه يرددون نفس المسميات . (لا تراجع عن قيادة العالم) هذا شعار تبناه الرئيس كلينتون وقال أنه "لا دخول أبدا في الانعزالية من جديد" . وأعلن في نفس الوقت أن معاملة الدول الأخرى حسنا أو كرها ستقوم على مدى تمسكها بأسس النظام الجديد، الذى يقوم أولا على الحرية، الحرية السياسية والحرية الاقتصادية المتمثلة فى اقتصاديات السوق، والتمسك بالتعددية الحزبية والديمقراطية بالمفهوم الغربى، واحترام حقوق الإنسان وحرياته .

فالنظام الجديد له أسسه ومناهجه ومؤسساته، وهذه المؤسسات هى النظام النيابى، والأحزاب، والجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمجتمع المدنى والشركات المتعددة الجنسيات . وهناك أنظمة لم يعلن عنها بنفس الوضوح، عن ضرورة تبنى أنظمة علمانية تفصل بين الدين والدولة، وترجع الإرهاب إلى وضع الدين فى طريق الإنسان وحياته، وأذكر هنا ما تموج به ساحة الأفكار المعادية للإسلام الآن فى الكتابات الغربية والتي سبق أن وضحناها .

وبصرف النظر عن عدم تنفيذ هذه المبادئ الآن بدليل ما تقوم به الولايات المتحدة ضد الدول الإسلامية وشنها حروبا ضروبا ضد أفغانستان والعراق، وتوقيعها عقوبات اقتصادية ضد دول إسلامية أخرى فى مقدمتها إيران

والسودان (٢٢) وليبيا، وسياسة الكيل بمكيالين المعروفة، إذ هي تترك لإسرائيل كذلك الحبل على الغارب لتفعل ما تشاء بالمسلمين الفلسطينيين، إلا أننا كدول إسلامية يجب أن نسير دفة العالم بشكل آخر، يتفق مع مبادئنا وإسلامنا. ويتفق مع أفكار النظام العالمي الجديد أو ما اصطلاحنا على تسميته بالقانون الدولي للتعاون. وهذا الطرح الذى نراه مناسباً الآن.

القانون الدولي للتعاون :

لم يعد بالإمكان أن نكتفى ببيان كيف تبعد الدول عن بعضها البعض، وإنما يجب الاهتمام بتقريبها من بعضها البعض .

لقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية وزاد الارتباط بين الدول إلى الحد الذى جعل من التعاون المشترك بين الدول، حاجة موضوعية، ومبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفى، وهذا هو موضوع القانون الدولي للتعاون.

ويقوم القانون الدولي للتعاون على فكرة الجماعية، ويحاول أن يدعم الحاجات المشتركة بين الدول، ويبحث عن أفضل الأساليب الكفيلة بإشباعها .

٣٢ - ولعل ما قرره السودان الآن من أحداث دارفور شاهد على ذلك، حيث تطالب واشنطن وبريطانيا وألمانيا وكندا وعدة دول أوروبية بفرض عقوبات دولية على عناصر الحكومة السودانية، وقبائل الجناويد التى يتهمها المتمردون بممارسة عمليات سلب ونهب ضد المواطنين الأفارقة، وفى انتظار التقرير الأمريكى المقرر توجيهه إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار دولى بفرض عقوبات على الحكومة السودانية بسبب ممارساتها المزعومة فى إقليم دارفور.

فاجأ وفد متمردي دارفور الجميع بالانسحاب من مباحثات السلام التى راعاها الاتحاد الأفريقى بأديس أبابا يوم السبت ١٤ / ٧ / ٢٠٠٤، وقد أعلن المتمردون عدة شروط للعودة إلى هذه المباحثات منها تحديد موعد لنزع سلاح قبائل الجناويد وتقديمهم للمحاكمة، ونقل المحادثات إلى مكان محايد لزعيمهم أن أثيوبيا متحازة لجانب الحكومة السودانية وضرورة إجراء المحادثات تحت مظلة الأمم المتحدة أو دول غربية، وأن تسمح الحكومة للجنة تقصى حقائق دولية بالوقوف على حقيقة الأوضاع، بل ذهب المتمردون إلى أبعد من ذلك حيث طالبوا بانسحاب الجيش السودانى من دارفور، ولعل فى ذلك كله ما يدعو إلى مزيد من الريبة نحو مستقبل السودان الشقيق، والذى يتجه الضغط عليه نحو تصفية الحكومة الحالية وأصبحت فى مرمى الهدف لكافة الأطماع الداخلية والخارجية.

ويستعين القانون الدولي للتعاون بالعديد من الوسائل التي ينظم بها هذا الإشباع . فضلاً عن الاتفاقات الثنائية التي تسهل التبادل التجاري بين الدول كالاتفاقات التي تحتوى على شرط الدولة الأولى بالرعاية، هناك الوسائل التنظيمية. وهي أهم صور إشباع الحاجات الجماعية. وقد رأينا بداية هذا الإشباع في فكرة الاتحادات الدولية، والتي تطورت في ظل عهد العصبة، ثم في ظل الأمم المتحدة حتى اتخذت شكل الوكالات المتخصصة في الوقت الحاضر (٢٣).

طبيعة القانون الدولي للتعاون :

ثار خلاف في الفقه الدولي حول ما إذا كان قانون التعاون الدولي يتمتع بالخصائص القانونية للقواعد الملزمة. واتجه البعض إلى أنه من الصعب أن نخرج من ميثاق الأمم المتحدة بالتزامات محددة في حقول التعاون الدولي. ويصعب على ذلك القول باعتباره قانوناً (٢٤). في حين اتجه البعض الآخر إلى أن المادتين ٥٥، ٥٦، من الميثاق تسمحان بالقول بوجود التزام دولي يلزم الدول بأن تتعاون مع بعضها البعض (٢٥)، لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية

٣٣ - تطلق الوكالات الدولية المتخصصة على المنظمات الدولية المتخصصة التي يتم الوصل بينها وبين منظمة الأمم المتحدة عن طريق ما يسمى باتفاقات الوصل وعلى ذلك فإذا كانت المنظمة الدولية بصفة عامة يقتضى وجودها توافر عنصر الدوام والصفة الدولية والإرادة الذاتية والميثاق، فإن الوكالة الدولية المتخصصة يقتضى وجودها بالإضافة إلى هذا وجود صفة التخصص، واتفاق وصل بينها وبين الأمم المتحدة، وهذا ما نشير إليه م ٥٧ من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٤ - Kelsen. The law of the united nations, 1951. P61.

٣٥ - لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة فصلاً كاملاً عن التعاون الدولي الاقتصادى والاجتماعى وهو الفصل التاسع من الميثاق، وفى الفصل بدت الأمم المتحدة وخاصة فى م ٥٥ من هذا الفصل ترغب فى تهيئة دراعى الاستقرار والتعاون والرفاهية الضرورية لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم، ومن أجل ذلك فهى تعمل على

تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب العمل المتصل لكل فرد والتهويز بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.

التي وردت بالميثاق (٣٦) .

وقد عرضت الفكرة على اللجنة التي كلفتها الأمم المتحدة بصياغة مبادئ القانون الدولي الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء، وانتهت اللجنة إلى أنه (يجب على الدول أو "من واجب الدول" أن تتعاون مع بعضها البعض بصرف النظر عن الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها) .

State have the duty to cooperate with one another, irrespective of the differences in their political, economic, and social systems.

عالمية القانون الدولي للتعاون :

من المشاكل التي أثيرت أمام اللجنة الخاصة بتقنين مبادئ التعاون والصداقة، مشكلة ما إذا كان الالتزام بالتعاون الدولي ملزما لكل الدول أم أنه التزام بين أعضاء الأمم المتحدة فقط ؟

رغم الانقسام الذي جرى في اللجنة بين مؤيد ومعارض، أكد النص الذي جاءت به اللجنة أن هذا التعاون واجب على كل دولة تجاه الأخرى بصرف النظر عما إذا كانت عضوا أم غير عضو في الأمم المتحدة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادئ العرفية، وليس مجرد مبدأ اتفاقي. لقد نص الميثاق على إقامة العلاقات الدولية على أسس معينة، تقضى باحترام المبادئ التي جاء بها. واحترام هذه المبادئ يعد شرطا

- تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

أن يشجع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز لأسباب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفرق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا.

٣٦ تراجع أقوال ممثل تشيكوسلوفاكيا في لجنة صياغة مبادئ القانون الدولي للصداقة والتعاون بين الشعوب 61 L 537 U.N-COC. A/ac.

مسبقا لقيام النظام الذى أتى به، وانصراف أية دولة عن اتباع هذه المبادئ، من شأنه هدم النظام الدولى (٣٧).

ويتصل بعالية هذا المبدأ عدم جواز التمييز بين الدول - فى نطاق التعاون بحسب أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (٣٨).

وقد ذكر النص الذى اقترحتة اللجنة وأقرته الأمم المتحدة أن (الدول سوف تتعامل مع بعضها البعض، بصرف النظر عن الاختلافات فى أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. متجردة من التمييز بينها على أسس هذه الاختلافات).

ميادين التعاون؛

يمكن القول بأن ميادين التعاون تتسع لكى تشمل، ليس فقط (النطاق السياسى بالمعنى الضيق لهذه العبارة، وإنما عدة أنشطة تتضمن جزءا من المسائل التى كانت تعتبر فى النطاق الخاص للدولة؛ لذا ذكرت اللجنة أن على الدول واجب التعاون .. فى مختلف ميادين العلاقات الدولية، من أجل المحافظة على السلم والأمن، ودعم الاستقرار والتقدم الاقتصادى الدولى، والرفاهية العامة للدول).

ويتفق هذا التفسير مع النظرية التى أقرها ميثاق الأمم المتحدة، وهى تلك الخاصة بأن الحفاظ على السلم الدولى، يتطلب ليس فقط السلم الشكلى المتمثل فى منع استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وإنما أيضا السلم الإيجابى المتمثل فى إنشاء (الظروف المادية لقيام السلم) وفى بذل الجهود المستمرة من أجل التحسين المستمر للظروف الاقتصادية والاجتماعية، أى أن الهدف المتبغى ليس -

B. Babovic, the Duty of states to cooperate with one another in accordance ٣٧
with the character, Belgrade, 1972 p. 32655

٣٨ - أقوال مندوب غانا بلجنة الصياغة 34 A/ac. 125/SR

فى النهاية إلا التجنب المستمر لأسباب التمييز والمرتبب بعمد التكافؤ الاقتصادى والاجتماعى (٢٩).

هكذا، فمع الاتفاق باتساع دائرة التعاون وشموله لختلف العلاقات الدولية، فقد بحثت الدول عن الحقول التى يبدو التعاون فيها أكثر ضرورة، ومن ثم ينبغى أن يشملها نص لجنة التقنين . وقد رأيت اللجنة أن أول وأشمل حقول التعاون هو ذلك الخاص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، إذ هو الهدف الشامل لكل نظام الأمم المتحدة .

واتفقت الدول بعد ذلك على ضرورة أن تولى التعاون الدولى فى نطاق حماية حقوق الإنسان أولوية خاصة؛ لذا نصت على أن الدول سوف تتعاون (من أجل دعم الاحترام العالمى وتنفيذ الحقوق الإنسانية للمجتمع وإزالة كل صور التفرقة العنصرية، وكل صور التعصب الدينى) .

ومع ذلك أولت الدول التعاون الاقتصادى والاجتماعى أهمية كبيرة، باعتبار أن ذلك مشكلة عصرنا؛ لذا نرى أن هذه الفكرة كانت مسيطرة على أذهان ممثلى الدول فى كل الاجتماعات. وتحدث بعضهم عنها قائلاً: إن العلاقات السليمة ينبغى أن تقوم على أسس اقتصادية سليمة؛ ولذا فإنه ينبغى أن يعطى الاهتمام الأكبر لأوجه التعاون الاقتصادى (٤٠). ولكن الدول اختلفت فى الطريقة التى يمكن

٣٩ - مقال بابوفيك عن واجب التعاون الدولى طبقاً للميثاق، السابق الإشارة إليه ص ٣٠٧. وقد أمر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اليونكتاد" UNCTAD ٤ أنه من المبادئ الرئيسة المرشدة للعلاقات الدولية الاعتراف بأن السلم الدولى والكفاية مرتبطان ارتباطاً واضحاً، وأن التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعى، ينبغى أن يمثلا الاهتمام المشترك للمجتمع الدولى ككل، وينبغى أن تزداد الكفاية الاقتصادية، وتحسن الظروف المعيشية، مما يقوى العلاقات السلمية، والتعاون بين الدول، تراجع دورة بلجراد التى عقدت عام ١٩٦٤م، ص ٣١١ .

٤٠ أقوال ممثلى تشيكوسلوفاكيا والهند، وجمهورية مصر العربية 125.34 AVAC.؟ ويعلق أحد

التعبير بها عن ضرورة هذا التعاون، فمثلاً: ركزت الدول النامية على ضرورة أن يعطى الاهتمام لفكرة أن التعاون الدولي ينبغي أن يستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي، مع التمسك بمبادئ الاستقلال الاقتصادي بعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، بينما وجدنا الدول الغربية تتجه إلى أن تعطي للتعاون مفهوماً، يفرض على كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تصيغ سياستها الاقتصادية وسياساتها تجاه أية مساعدة اقتصادية، تقدمها أو تأخذها، بما يجعلها تساهم في تسهيل النمو الاقتصادي والتقدم المتوازن في مستوى الدخل على نطاق العالم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى، وبما يؤكد الاستخدام الفعال للوسائل الاقتصادية المتاحة وضمن حقوق الدول المتقدمة .

وكان من اللازم أن يقوم نوع من التوفيق بين الفريقين ولقد أحس العديد من ممثلي الدول المتخلفة نفسها بضرورة المساعدات التي تقدم لدولهم، وعبروا عن ذلك أمام اللجنة . وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى صيغة تؤكد من ناحية أن الدول سوف تسير في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية والتجارية على أساس مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل، ومن ناحية أخرى تضمن النص على الحاجة إلى التعاون في كل هذه المجالات، مع إشارة خاصة إلى الحاجة للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعلى هذا جاء نص الفقرة الثالثة يقول :

(إن الدول سوف تسير في علاقاتها الدولية، في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتجارية، وفقاً لمبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل) .

الفهاء على ذلك قائلين: إنه نتيجة للظروف الاقتصادية المعقدة التي سادت العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة، فلقد شغلت سياسة التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية بالذات والفهاء، وكان من المفهوم - إذا عرضت في كافة الاجتماعات أفكار عن التعاون في مختلف المجالات فإن ذلك يعنى على الخصوص الحق الاقتصادي، مقال بابوفيك الساق الإشارة إليه

كما نصت الفقرة الثالثة على التزام الدول بالتعاون في هذه الحقول ؛ لتحقيق التقدم الثقافى والتعليمى الدولى ، ولتحقيق النمو الاقتصادى على مدى العالم كله ، وعلى الخصوص فى نطاق الدول المتخلفة .

وألزمت الفقرة الثانية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بأن تتخذ التدابير المنفردة أو المشتركة لتحقيق هذه الأهداف . ولا شك فى أنه من أهم التدابير المشتركة التى يمكن أن تتخذ بهذا الشأن هو إنشاء الوكالات المتخصصة (٤١) . وتتفق هذه الأفكار مع مبادئ الشريعة الإسلامية على ما نوضحه الآن .

التعاون الإنسانى فى مفهوم الفقه الإسلامى ؛

التعاون فى الإسلام مبدأ عام فى كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن ، فقد جاء فى سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر ، ومنع التعاون على الإثم والعدوان (٤٢) . وأن التعاون قوام الأسرة ، وقوام الأمة . وقد جاءت النصوص الدينية الإسلامية لتعميم التعاون فى داخل الإقليم الواحد وفى نطاق الإنسانية . كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التى تحث المسلمين على التعاون مع بعضهم البعض ، ومع كل من يعيش معهم فى المدينة .

ولقد نفذ ﷺ مبدأ التعاون الدولى ، عندما جاء إلى المدينة فعقد مع اليهود حلفاً أساسه التعاون على البر ، وحماية الفضيلة ومنع الأذى ، وأكد ذلك بالمواثيق ، ولكن اليهود نقضوا حلف التعاون ولم يتعاونوا على دفع الاعتداء وإقامة الحق ، أو بعبارة عامة ما يسمى فى هذا العصر (بالتعايش السلمى) .

وكان النبى صلى الله عليه وسلم يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد

٤١ - أقوال ممثل الهند باللجنة : U.N.DOC. A/AC. 125/L.28 .

٤٢ - جاء هذا فى آخر الآية رقم (٢) من سورة المائدة حيث قال سبحانه : ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ (٢) .

وأنه في الوقت الذي يشعر فيه الإنسان بالأخوة الإنسانية وأن التعاون مطلوب بكل صورته وأحواله سيذهب النزاع ويختفى ما يذكره بعض العلماء من مبدأ التناحر على البقاء الذي جر على العالم كله الريلات، وحسب كل قوم أن بقاءهم لا يكون إلا في الاعتداء على غيرهم، وحيث ساد ذلك الزعم كان قانون الغابة هو الذي يحكم أو يتحكم .

وقد عدد أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة المبادئ الأساسية للتعاون الدولي . ولموقف الإسلام من الآخر، ونوجزها فيما يلي : الكرامة الإنسانية، اعتبار الناس جميعاً أمة واحدة، التسامح، الحرية، الوفاء بالعهد، العدالة، الفضيلة، المعاملة بالمثل، المودة ومنع الفساد (٤٥).

كما أن الباحثين الثقافات من الغربيين بعد دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية قد وصلوا إلى القول بأن أحكام الشريعة الإسلامية في المسائل الدولية يمكن الاستفادة منها وخاصة في مجالين رئيسيين :

الأول : تطوير أحكام القانون الدولي في شأن مركز الفرد فيه والاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولي .

الثاني : إدخال المبادئ الأخلاقية في القانون الدولي . إذ إن الشريعة الإسلامية غنية بالمسائل التي تتصل بهذين الأساسيين .

والواقع أن إسهام الشريعة الإسلامية في هذه المجالات كان واضحاً وخاصة في قانون الحرب، فلقد عرف المسلمون التمييز في المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين، ووضعوا نظاماً عادلاً لمعاملة الأسرى والرهائن والمدنيين والنساء والشيوخ والأطفال (٤٦).

٤٥ الإمام محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي ص ١٩ وما بعدها .

٤٦ Jessup. A modern law of Nations, New York 1948, p. 273 .

كما أن إسهام الشريعة الإسلامية في وضع أسس العلاقات الدولية في وقت السلم كان واضحا، فقد أقاموا صرح العلاقات التجارية والاقتصادية بينهم وبين الغرب على قواعد سليمة وعرفوا حرمة الرسل، والمعاهدات ووسائل تسوية المنازعات بالتحكيم والصلح... إلخ .

لذا فإن الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي للتعاون يمكن أن يسهما في بناء نظام دولي جيد يقرب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون . ولا شك أن الوقت الذي نحياه الآن، يفرض علينا أن نتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وأن نحیی دورها في العلاقات الدولية، وأن نعدل نظامها بما يكفل عدم سيطرة دولة بعينها أو خمس دول بالأحرى على مجريات الأمور فيها .

الخلاصة :

تحدثنا في هذا البحث عن إحدى المشكلات القائمة بين العالم الإسلامي والعالم الغربي في الوقت الحاضر وهي مشكلة العداء، ومحاولة الغرب إصااق الإرهاب بالمسلمين، والمساواة بين الإرهاب والإسلام . وقلنا : إن وراء ذلك حملة صهيونية مغرضة تتخذ أصولها من بعض الكتابات القديمة والحديثة والتي صورت الإسلام بأنه عدواني، وأنه يحاول أن يهدم الحضارة الغربية .

وتعرضنا للأساس الذي يجب أن تقوم عليه العلاقة بين الإسلام والحضارة الغربية في الوقت الراهن، وهو أساس يأخذ من مبادئ الشريعة في الاعتراف بالآخر والتعاون معه، والعيش معه في سلام، واحترام العهد معه، واحترام الكرامة الإنسانية بشكل عام منهجا له . وكذلك يبنى هذا الأساس على القانون الدولي للتعاون الذي يؤمن بضرورة تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل كفالة التقدم والتنمية لكل البشر، وفي كافة المجالات . أن قيام العلاقات الدولية على التعاون

القوى بين البشر هو انتصار الحق، وإقرار المساواة بين الناس، وكفالة حقوق الإنسان وحرياته . ولا شك أن هذا التعاون هو الكفيل وحده بتحسين العلاقات وبنمو التعاون بين الدول، مع مراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وحسن الجوار، واحترام حق الشعوب في وحدة وتكامل أراضيها وفي تقرير مصيرها، وهي المبادئ التي قررها الإسلام أولاً، وميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك .

المبحث الثالث

التجديد فى الخطاب الإسلامى

مقدمة :

تعتبر قضية إعادة النظر فى الخطاب الإسلامى المعاصر إحدى القضايا المهمة التى تشغل أمتنا فى الوقت الحاضر والواقع أن القضية تشغل عقل المفكرين المسلمين منذ الصحوة التى انبعثت فيهم فى أواخر القرن الماضى . والصحوة أتت من مناظرة واقع المسلمين ومقارنتهم بباقى شعوب العالم الذين يعيشون فيه . وكان لثورة الاتصالات والمواصلات وارتباط العالم بشبكة قوية وسريعة أثرها البالغ فى هذه الصحوة، إذ يرى ويسمع عبر أجهزة التلفاز ما يجرى ويحدث فى أماكن دانية وفاضية .

لقد أحس المسلمون أنه رغم تزايد أعدادهم إلا أنهم لا يتحركون ولا يسايرون العصر، فهم فى واد، والعالم الآخر فى واد، رغم كثرة عددهم، ورغم تملكهم للكثير من أسباب التقدم، وتأتى على رأسها العلم الدينى ومرجعياته المحفوظة الباقية، وهى القرآن والسنة، ثم مصادر الطاقة والمياه والموارد الأولية وكذا الثروة البشرية .

ولا أدل على الحاجة الماسة للتغيير من أن المؤتمرات والندوات والدراسات التى أظهرت ضرورة التغيير فى الأعوام القليلة الماضية، كانت كثيرة . أبداً بتلك السلسلة من الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية فى أواخر القرن الماضى، والتى تلمست المخاطر والتحديات والمشكلات التى تواجه الأمة وأعطت

رؤية في طريقة معالجتها في المؤتمر العام للرابطة الذي عقد في الأردن عام ١٩٩٩م وصدر عنه إعلان عمان . ثم أذكر ثلاثة مؤتمرات للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية كلها دارت حول وضع مشروع لنهضة العالم الإسلامي في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، وكان آخرها في عام ٢٠٠١م عن ضرورة تجديد الفكر الإسلامي .

كما عقدت مؤتمرات في جامعة اليرموك بالأردن وأغادير بالمغرب ، حول نفس العنوان وانطلقت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وقد حملت على المسلمين ، ورأى العالم الإسلامي نفسه محاصرا بقوى الغرب تتهمه بمعاداة الحضارة الغربية ، وبحفده الدفين ضدها ، وبالتطلع للقضاء عليها .

وانتهزت الصهيونية الفرصة للزج بالمسلمين أكثر في أتون هذه التيار المشتعلة وانطلقت أصواتها عبر الأثير - الذي تمتلك ناصيته - يندد بالإسلام والمسلمين ، ويعتبر دينهم ضد الحضارة ، بل من الغريب في هذه الحملة الإعلامية والصحفية الربط الكامل بين الإسلام والإرهاب ، وطالعتنا الصحف الغربية بعناوين تدل على الأزمة التي أصبحت فيها ، ولعل عناوين مثل "المسلمون قادمون" ، أنتبه أيها الغرب إلى خطورة القبلة الإسلامية" ، "التخلف ينطلق ليدمر العالم المتقدم" ، ترينا المدى الذي أصبحت فيه هذه الحملة تنال الإسلام والمسلمين .

ولم يكن الخطاب الإسلامي قبل أحداث ١١ سبتمبر أو بعدها على المستوى المطلوب . نعم كان الصوت الإسلامي ضعيفا في مواجهة الحملة الضارية ضد الإسلام والمسلمين ، ولكن تحركات عديدة من مؤسسات وهيئات إسلامية جرت ، خاصة أن الحملة الضارية ضد الإسلام والمسلمين ، حاصرت العديد منها وأصقت بها تهمة تمويل الإرهاب ، وجمدت أموالها في البنوك المختلفة ، ولكن أين صدى هذا الصوت بين أقلام أظهرت تعصبها الدفين وراحت تكيل التهم بدون دليل للمسلمين ؟

للأسف أظهرت المحنة قصورا واضحا في الخطاب الإعلامي الإسلامي بشكل عام، هذا القصور يمس أساس الرسالة الإعلامية الإسلامية، فليس هناك استراتيجية معدة لها، ولا اتفاق بين الدول على الخطوط الأساسية التي يجب أن تتضمنها الرسالة الإعلامية للعالم الإسلامي، خاصة في وقت الأزمة. وتبين أن أجهزة الاتصال والإعلام الموجودة بيد الدول الإسلامية قاصرة، و تقدم ما يمكن أن يسهم في علاج الأزمة فضلا عن مواجهتها. من هنا كانت الدعوة إلى تجديد الخطاب الإسلامي من قبل العديد من القادة والحكام والمؤسسات المعنية.

وهذا ما نتحدث عنه في الصفحات التالية، ثم نتحدث عن الخطوط الأساسية التي يجب أن يشملها الخطاب الإسلامي المعاصر.

أولاً : مظاهر الأزمة في الخطاب الإسلامي المعاصر.

لا بد من الاعتراف بقدر من الأخطاء في خطابنا الإسلامي المعاصر، وأعني بهذا الخطاب كافة صور التعبير التي تنطلق من أجهزة الخطاب في بلادنا الإسلامية أي الكلام والكتابة والإشارة والإذاعات المرئية والمسموعة.

وأفضل تعبير عن الكلام في الخطاب الإسلامي المعاصر هو خطبة الجمعة ومختلف الدروس والعظات التي تعطى في مساجدنا ومراكزنا الثقافية والإعلامية المختلفة في كثير من الدول الإسلامية.

والواقع أن الخطابة في داخل دولنا وخارجها ليست على المستوى المطلوب، سواء قبل وقوع أزمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أو بعدها. حقيقة، جعلتنا الأزمة نراجع أنفسنا، لكن الحاجة إلى هذه المراجعة بدأت منذ وقت طويل وتنادى لها المفكرون المخلصون. ونلاحظ أنه ليست كل المساجد تتبع الدولة؛ لذا فكثير ممن يقف على

منابرهما لا يستطيعون التعبير عما يجيش في عقول الجماهير أو مخاطبتها بمضمون الرسالة الإسلامية التي يحتاج إليها الناس .

ولأسف لدينا نسبة أمية مرتفعة في بلادنا الإسلامية لا تقل في مصر عن ٥٠ ٪، وتقل عن ذلك في بعض أقطارنا الإسلامية وتزيد قليلا في أقطار أخرى . على أن الأمية بمعنى عدم معرفة القراءة والكتابة ليست هي المشكلة الوحيدة في بلادنا، بل هناك أمية ثقافية وفكرية تزيد عن ذلك بكثير .

ويعتبر المسجد وخطبة الجمعة بالذات وسيلة التثقيف والتعليم الديني الأساسية للأميين بمختلف فئاتهم؛ لذا فإن تأثير المسجد والخطيب عليهم يعد تأثيرا كبيرا .

ولعل هذا يتطلب أن يكون الخطاب الإسلامي الصادر منه قويا، ومهما، ومتنوعا في نفس الوقت، بعبارة أخرى تحتاج خطبة الجمعة أن تكون كمحطات الإذاعة، يلتقط كل منبر منها أخبار الجهات الأخرى ويذيعها في صيغة الخطاب إلى الروح والعقل والقلب، فتكون خطبة الجمعة هي الكلمة الأسبوعية في سياسة الأسبوع أو مسألة الأسبوع، وبهذا لا يجيء الكلام على المنابر إلا حيا بحياة الوقت . فيصبح الخطيب ينتظره الناس في كل جمعة انتظار الشيء الجديد، ومن ثم يستطيع المنبر أن يكون بينه وبين الحياة عمل . وللأسف فإن معظم الخطب أصبحت محفوظة معروفة ولا ترتبط بالمناسبات؛ لذا لا يكاد أثرها يظهر في أولها حتى يروى في نهايتها، إنها أصبحت على حد قول البعض - كالقراءة لإقامة الصلاة، بعد أن كانت في بداية عصر الإسلام درسا لإقامة شأن من شئون المجتمع والأسرة والسياسة . ومما يلاحظ على خطبة الجمعة في بلادنا بشكل عام إلى جانب ذلك :

(أ) أنها تميل إلى التشديد على الناس بشكل عام، وتقوم على الوعيد وتذكرة الناس بما ينتظرهم من عذاب في القبر ثم في الآخرة، وهي على ذلك تبعد

عن التيسير على الناس، ولا تذكر بما في الجنة من خير للناس. ومباهج
وصفت في القرآن الكريم وفي السنة الشريفة .

(ب) أنها تعتمد في الترهيب على أحاديث ضعيفة وروايات وإسرائيليات لا يمكن
أن يقبلها العقل، ولا تستقيم مع المنطق، وللأسف فإن الكثير من الخطباء
يحاولون إرضاء العامة بكافة الطرق، ويستخدمون الأساليب البلاغية في
التعبير حتى يحصلوا على تعاطف مستمعهم .

(ج) أنه مما يؤسف له ضعف مستوى الخطباء في اللغة العربية، وعدم حفظهم
للقرآن الكريم ولا لسنة النبي ﷺ حفظاً جيداً .

(د) تناول الخطباء لموضوعات جانبية في العادة لا تتصل بأحداث الحياة،
وبمشكلات المسلمين المعاصرة. إن الذي يستمع إلى خطب الجمع في الغالب
يشعر أنه في عصر آخر، وفي مكان مختلف .

(هـ) أن الخطاب لا يرتبط - وهو الأهم - بسلوكيات موافقة له، بل غالباً ما يتناقض
مع السلوك، مما يوقع الناس في حيرة، وخاصة غير المسلمين الذين يلاحظون
التناقض البين بين القول والعمل، والله - سبحانه وتعالى - ينبهنا إلى هذا
التناقض في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ
(٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣) ﴾ . الصف .

وإذا انتقلنا إلى الدول غير الإسلامية في أوروبا وأمريكا وآسيا نجد أن فئات
المهاجرين في الغالب غير متعلمة نزحت إليها لتعمير ما خربته الحربان العالميتان،
وما لبثت أن استقرت هناك لأسباب عديدة، ولقد استمعت بنفسى إلى خطب
الجمعة هناك، وهي في أغلبها تثير الاستياء وتبعث على الحيرة، فهناك من يهاجم
المجتمعات التي يعيش فيها ويتهمها بالكفر والزندقة، وبعضها يذكر بجرائم
الاستعمار ونبه المسلمين إلى عدم الاطمئنان إلى الأوروبيين أعداء الإسلام، بل

هناك من يدعو عليهم ويسأل الله أن يرمل نساءهم ويستم أطفالهم !! وفوق هذا وذلك تشعر بضعف الداعية وعدم معرفته بالقرآن أو الأحاديث، وتصوره الذهني المهزوز الراجع إلى عدم إعداده الإعداد الديني السليم. والأكثر من ذلك، مهاجمة المسلمين بعضهم لبعض وانقسامهم بين شيعة وسنة، وسلفيين ومعتدلة، وكأنها بعثت كل الخلافات التي حدثت في التاريخ الإسلامي بين مختلف الفرق والجماعات الإسلامية لتحل في حياتنا المعاصرة التي تحتاج إلى جمع الشمل والتألف بين كل المسلمين ونسيان الخلافات التي تجاهم الله منها. وهي في الجملة تدل على عدم اهتمام الدول الإسلامية برعاياها وبدينها وتركها الأمور في الغالب لمن لا يحسن استعمالها، بل أوجد ذلك ظاهرة - تفتشت في أوروبا بين الذين دخلوا الإسلام من أهل البلاد - هي دعوتهم إلى إيجاد إسلام أوروبي أو إيطالي أو فرنسي ليتخلصوا من هذه الخلافات .

الداعية :

من خصائص الإسلام أنه جاء خاتماً للرسالات، فالنبي ﷺ آخر الأنبياء وخاتم المرسلين؛ لذلك فإن دعوة الإسلام هي الدعوة المنوط بها هداية بني آدم إلى آخر عمر البشرية .

وإذا كان نبينا قد انتقل إلى الرفيق الأعلى بعد أن بلغ الرسالة وأدى الأمانة التي كلف بها من رب العالمين عملاً بتوجيهه سبحانه وتعالى: ﴿ فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين ﴾ (٩٤) «الحجر». وقوله عز وجل: ﴿ يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ (٦٧) «المائدة». فإنه بات واجبا على المسلمين من بعده تكملة هذه الرسالة، ودعوة الناس إلى دين الله، لتعليمه لهم ونشره بينهم. مصداقا لقوله تعالى: ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ (١٠٤) «آل عمران».

والسبيل الأساس إلى هذه الدعوة بينه القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ (١٢٥) ، الحل .

وبالطبع فإن الدعوة لا تتم بدون داعية مؤهل لهذا الغرض ، يقوم بواجبات الدعوة الإسلامية على الوجه الأكمل ، وكلما كان الداعية مؤهلا ومسلحا بأسلحة العلم كلما كان النجاح حليفه وزاد عدد المدعوين والمتقبلين لتلك الدعوة .

وإذا أردنا إيجاد خطاب دينى على أساس منهجى فإن علينا إعداد الداعية بما يتناسب مع مقتضيات هذا العصر ، ولذلك لا بد لنا من الوقوف على مواطن القصور فى إعداد الدعاة ومعالجة هذه المواطن بما يتاح لنا من وسائل وآليات .

ولا بد فيمن يتصدى لواجب الدعوة الإسلامية أن تتوافر فيه بعض الشروط التى بدونها يكون الداعى على غير هدى وبصيرة فى دعواه .

فضلا عن إلمامه بعلوم القرآن والسنة وتاريخهما يجب أن تتوافر فيه بعض الشروط منها :

سعة المعرفة :

فلا بد للداعى أن يكون ملما بأبجديات العلوم الإنسانية آخذا منها ولو بطف ، فذلك أنه لأن يكون ناجحا فى دعوته ، وليستطيع مخاطبة كل الفئات والعقليات المختلفة لا بد له من الإلمام بمختلف العلوم وبالتطورات التى تجدد فيها ، ولنا فى أئمة السلف الأسوة الحسنة ، فالإمام السيوطى - رحمه الله - صنف فى كثير من العلوم كالتفسير والفقه والحديث والتاريخ والنحو والصرف والبلاغة ... إلى آخر هذه العلوم ، وكذلك الأئمة ابن سينا والغزالي والفارابى وغيرهم ، وفى ذلك عبرة لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد .

مراعاة مقتضى الحال :

وعلى الداعي أن يراعى مقتضى الحال فى دعوته فإن لكل مقام مقالا . فعليه أن يتخير الموضوعات ويتحين الأوقات فى تبليغ دعوته وإلا كان ذلك سببا فى نفور المدعويين وانصرافهم عنه .

الإمام بفقہ الأولويات :

فالأولويات والثانويات ، لا ينبغى الخلط بينها ، فهناك أشياء ثابتة ومعروفة من الدين بالضرورة ، وهناك أركان يقوم عليها هذا الدين ، كما أن هناك جزئيات لا ينبغى أن تأخذ أكثر من قدرها ، ولعل هذه الآفة قد استشرت فى الأوساط الدينية فى أرجاء العالم الإسلامى ؛ لذا وجب أن يدرس فقہ الأولويات لكل من يتصدى لواجب الدعوة الإسلامية ، حتى يكون على بينة من الأمر .

ثانيا - الكتاب الإسلامى :

وإذا انتقلنا إلى الكتاب الإسلامى فإننا نجد به يتراوح بين العمق الشديد والتبسيط المخل ، والاهتمام فى الغالب بموضوعات أهملها التاريخ ، وانتهى عصرها . والكتب التى توجه للبسطاء والأميين ضعيفة وتهتم بموضوعات هامشية وغير أساسية فى الدين ، كالحجاب واللحى ، واللباس ، والسحر ، والجن ، وتردد فى العادة أحاديث ضعيفة وضع أغلبها للترهيب من المعاصى ، وغالبا لا تهتم بقضايا المسلمين الحقيقية ، وتسود فيها فى الغالب لغة متشددة ، وتخلو من التسامح الذى يعد جوهر الدين الإسلامى .

كما نلاحظ أن ما يدرس فى كتب الفقہ الآن يساير الكتب القديمة وينقل منها دون تصرف فى الغالب وأحيانا بتصرف ، بل ألاحظ أن الأمثلة تتحدث حتى الآن عن "العبد الأبق" ، وتعتبر الموسيقى مزامير الشيطان وصوت المرأة من قبيل

العورات . ولا زالت أبواب الرق موجودة في الكتب التي تدرس في بعض جامعاتنا . وبالمقابل تخلو هذه الكتب من معالجة أحكام المصارف (البنوك) والبيوع المعاصرة . كالتجارة الإلكترونية ، واستخدام الفاكسات والتلكسات وسائر المراسلات الإلكترونية في التعامل ، بما يحتاج إلى طفرة في تفسير النصوص ، وفي علاج مشكلات الواقع الذي يعيشه المسلمون في الداخل والخارج الآن ، تأتي هذه الطفرة لعلاج الفراغ التشريعي الذي نتج عن إقفال باب الاجتهاد والاعتماد على كتابات وعقول وقفت عند القرن الرابع الهجري .

ولعل نقص الخطاب هنا هو الذي ساعد الاستعمار على التأثير على القوانين التي كانت تحكم ديار الإسلام وإزالتها بالتدريج ، بل استبدالها بقوانين وأنظمة غريبة أحدثت شرخا واسعا في الحياة الثقافية والفكرية والقانونية للمسلمين .

ثالثا - الخطاب الإعلامي :

وإذا انتقلنا إلى الخطاب الإعلامي ، فإن الطامة أكبر ، فهو خطاب حائر لا مرجعية له ، يتنكر لأهله ويخاطبهم بما لا يحبون ، إنه خطاب متغرب يستعين بلغة الغرب في التعبير عن مجتمع شرقي إسلامي ، كذلك فهو غير مقنع ومرفوض من أغلب الناس ، بل لعله مسئول عن كثير من الانزلاق في السلوك والانحدار عن القيم التي يعرفها الإسلام ، وهو يستعين ببعض العلماء - ذرا للرماد في العيون - يجلسهم على كراسي ويصورهم يتحدثون بشكل منفرد إذ لا يستخدم معهم أي فن من فنون الحركة أو التأثير ، مما يجعل معظم الناس تغلق مفاتيح التلفزيون أو يحولونها إلى البرامج التي تفوق البرامج الغربية في الإباحية والتحلل من كل القيم والأخلاق .

والغريب في أجهزة الإعلام ، والتلفزيون على وجه الخصوص أنهم يثرون

برامج أجنبية أمريكية في الغالب تؤكد التغريب وتنخر في نخاع الأمة . وتشيع في الشباب والأطفال نزوعا إلى الشر ، وإلى التحلل . وتمثل الأفلام الأمريكية قمة في هذا المجال ، ولا تقل الدراما السينمائية أو التلفزيونية العربية عن الأجنبية في هذا المجال ، ولما تعبر عن الفكر الإسلامي الرشيد .

والواقع أن الثقافة الإسلامية والمنابع التي تستقى منها الحضارة الإسلامية مليئة بالأفكار والمثل والقصص والشخصيات التي يمكن أن تكون مادة خصبة للدراما ، ولكن الأشخاص الذي يضطلعون بمسئوليات في هذا المجال ، للأسف لا يعلمون عن ذلك شيئا ويسعون إلى إظهار العورات لكي يداعبوا العرائز والنزوات والشهوات متبعين سنن وردائل الغرب سهما بسهم وقيراطا بقيراط .

ومن الخطايا التي ترتبط بإعلامنا في جملته أنه يميل إلى اللهز ولا ينتج معلومات ثقافية إلا في القليل النادر ، وهكذا يذهب ساعات طويلة من عمر معظم الأطفال والشباب والكبار دون فائدة ، فلا توازن فيه بين المعرفة والثقافة وبين اللهو وبين الخبر ، ورغم وجود محطات عربية عديدة تخصصت في متابعة ما يجري على الأرض من أحداث وإذاعته فورا مع تقديم تحليلات له ، إلا أنه في محيط العالم الإسلامي لا نجد إلا قناة فضائية واحدة قد اختطت هذه الخطة ، وتعرض لهجوم كبير ، بسبب التوجه الجريء الذي تعالج به القضايا ، والخروج على خط سائر الإذاعات المرئية والمسموعة في بلادنا ، وهو تتبع الرئيس والحديث عن أفكاره وأفعاله وتوجيهاته .

ومما يؤسف له أن نجد الخطاب الإسلامي الإعلامي في بلادنا مرتعش الخطوات مكبلا نفسه بقيود صعبة ، كمن يخشى أن يسير في الطريق خوفا من أن تداهمه السيارات ، تماما كالموقف من ممارسة الشورى أو الديمقراطية في بلادنا بشكل عام .

وأسوأ ما فى الخطاب الإسلامى لعالمنا الإسلامى هو افتقاد أية استراتيجية أو سياسة ثابتة للتعبير عن خطاب أو رسالة بتعبير رجال الإعلام، فلا توجد خطوط عامة لهذه الرسالة، وتفتقد فى إعلام الدول الإسلامية هذه الخطط، فالنشرذم والاختلاف هو الغالب على حياتنا وحتى الآن لم نستطع أن نقيم أى شكل من أشكال التكتل أو التعاون الفعال فى المجالات السياسية والاقتصادية على الخصوص؛ لذلك من الطبيعى أن يتراخى وضع الاستراتيجية الإعلامية أو الثقافية للعالم الإسلامى .

ونأتى إلى الخطاب الإسلامى المتصل بالمرأة . والواقع أن حال خطابنا عن المرأة محير، فنحن نسمع ونقرأ كتابات بعضها للأسف لأستاذة جامعية تقول إن المرأة هى "مركوب الرجل" وهى شيطانة وأكثر أهل النار منها، إلى غير هذه التعبيرات، وهى تعبيرات شاعت ولا زالت تشيع فى بلادنا. وكذلك ربما سمعنا جميعا الخروجات الثلاثة التى يسمح بها للمرأة طوال عمرها، خروجهما من بطن أمها وإلى بيت زوجها وإلى القبر!!

أين هذا الخطاب مما نراه الآن فى خطابنا الإعلامى عن المرأة والصورة التى تصور بها خروج وسفور وتهتك وتصويرها كما لو كانت سلعة للبيع، بل إنها تستخدم بشكل كبير للإعلان عن السلع حيث تستغل عوراتها وخنوعها لجذب المشاهدين إلى شراء السلع .

تناقض فح، لكن كله يتصل بالمرأة، ويدل على عدم إعطائها قدرها الصحيح فى حياتنا. إن التمييز ضد المرأة لازال ساريا فى حياتنا وفى قوانيننا فهى لا تعطى جنسيتها لأولادها بما ينتج عن ذلك من توارث حالة كون الزوج أجنبيا يتركها لمصيرها بعد الزواج دون اهتمام، كما أننا لم نعالج حتى الآن بشكل جدى

كيف يمكن الإنفاق على المرأة إذا طلقها زوجها ولم يكن لها من يمكنه الإنفاق عليها .

وفى المقابل وعلى العكس تسمح بخروج المرأة وترك منزلها لأعمال غير مفيدة للمجتمع مما يؤثر على الأسرة ويخلق فيها أنماطا من العادات والأعراف والأفكار التي لم تكن في حياتنا من قبل ، وتزلزل ما عشنا عليه من قبل بشكل كبير .

الخطوط الأساسية لتطوير الخطاب الإسلامي المعاصر

من مجموعة الدراسات المهمة التي قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية في الفترة من ١٩٩٥م - تاريخ نقل الرابطة إلى مصر - وحتى نهاية عام ١٩٩٩م للتحديات التي تواجه الأمة في القرن المقبل أظهرت أن أهم هذه التحديات هي تحدى الوحدة وتحدى التخلف ، وتحدى العولمة ، وتحدى التعايش مع النظام الدولي الجديد . وقد وضعت الرابطة مقترحات الجامعات الأعضاء للتغلب على هذه التحديات .

فبالنسبة لتحدى الوحدة اتجهت الجامعات إلى أن العالم الذى نعيش فيه هو عالم الوحدات الكبرى وهو يتجه نحو الوحدة والتكتل خاصة فى المجال الاقتصادى . لذا لا ماص للدول الإسلامية إذا أرادت أن يكون لها وزن فى المجتمع الدولى . من أن تترجم ما بينها من عناصر الوحدة وهناك إجماع على أنها لا تتوافر لأية مجموعة أخرى الآن إلى أشكال قانونية حديثة .

وهناك اتفاق على أن الوحدة السياسية غير ممكنة فى السنوات المقبلة ، لكنها ليست صعبة فى القرن المقبل على أن تتخذ خطوات من الآن فى سبيل هذا الاتجاه .

وقد أظهرت الدراسات المقدمة، على أن خطوات الوحدة يجب ان تبدأ بتكتلات اقتصادية على مستوى تجمعات متجانسة من هذه الدول ، لتنتهى إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة ، أو دولة اقتصادية موحدة على النحو الذى تحقق فى أوروبا .

كما أظهرت الدراسات أنه يجب أن يواكب المد الاقتصادى الرحدوى . مد وحدوى آخر فى مجال التشريعات ، ويجب الاستفادة من مجهودات توحيد التشريعات التى تمت فى نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى .

وقد آن الأوان لدعم عوامل الوحدة الأخرى المتوافرة بين الشعوب الإسلامية . خاصة فى المجال الحضارى والثقافى . إن تراث الإسلام الفكرى يجب بعنه ، كما يجب أن يترجم فى الأعمال العلمية والفكرية والفقهية بين كافة الشعوب الإسلامية ، ويجب أن ننهل من منابع الفكر الإسلامى الواسعة ما يساعدنا على الحياة فى ظل أسس موحدة ومشتركة ، وإذا كانت تداعيات العولمة توشك أن تسيطر علينا خاصة فى المجال الحضارى والثقافى ؛ لذا فإن الدفاع الرئيس عن الذات يتم بإبراز السمات المميزة للمسلمين والتى تنبع من تراثنا الفكرى ، النابع أساسا من القرآن الكريم والسنة المطهرة ، وعمل سلفنا الصالح ومسيرة الإسلام والآداب والأخلاق المشاعة فيه خلال أربعة عشر قرنا من الزمان .

ومن المقترحات الرئيسية فى هذا الصدد :

أن توضع دراسات فى برامج الدراسة فى مختلف الكليات تؤكد على أسس الوحدة بين المسلمين وكيفية القضاء على معوقاتهما ، وكيف يمكن الوصول إليها .
ومن السهل أن تتضمن برامج دراسات التاريخ والجغرافيا وعلم الاجتماع ، والتربية واللغة العربية والاقتصاد والعلاقات الدولية وعلم السياسة والقانون الدولى والآثار والصدقة مثل هذه الأسس .

ويجب أن تتعاون المنظمات الدولية الإسلامية وعلى رأسها منظمة المؤتمر الإسلامي، والإيسيسكو، واتحاد جامعات العالم الإسلامي ورابطة الجامعات الإسلامية في تأليف مناهج جديدة تتضمن هذه الاتجاهات .

ويمكن أن يكون التأليف عن طريق مسابقات تعلن عنها هذه الجهات ، أو إحداها، على أن يتم التنسيق بينها في هذا الصدد .

ولا شك أن أدوات التعبير عن الرأي ووسائل الإعلام لها دورها المهم في هذا الشأن ، ويقترح التقرير توحيد أسس الرسالة الإعلامية ومساهمة كل الوسائط الإعلامية المنتشرة في العالم الإسلامي - محطات أرضية أو فضائية - في تكوين هذه الرسالة وبسط وسائل تحقيق الوحدة والتكامل والتعاون بين الشعوب والدول الإسلامية ولا شك أن أفكار الوحدة تأتي على رأس الرسالة الإعلامية الإسلامية .

لذا فإن مضمون الخطاب الإعلامي يختلف الدول الإسلامية يجب أن يترجم هذه العوامل حتى لا يكون الخطاب الإعلامي الديني أو السياسي في واد وضرورات الحياة للمسلمين ومتطلباتهم في واد آخر .

لذلك أركز هنا على برامج كليات الدعوة والإعلام التي تخرج الدعاة والإعلاميين في بلادنا الإسلامية .

يجب أن تدرس علوم الإعلام خاصة ما يتصل بتعريف الإعلام والهدف منه والرسالة الإعلامية وعوامل التأثير والوسائل الإعلامية والعلاقة بين الوسيلة والمتلقي، ففضلا عن القوانين التي تحكم العمل الإعلامي لكي يعرف الداعية المباح والممنوع والواجب في العمل الإعلامي .

تطوير البث الإعلامي :

كذلك فإن المسؤولين عن العمل الإعلامي يجب أن يوظفوا كل ما يث لخدمة الدعوة، وقد يكون العمل الدرامي المتقن فى الموضوع وفى السيناريو وفى التعبير عن القيم الدينية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القدوة الحسنة، أبلغ فى التأثير من إحضار شخص يجلس على كرسي ويتحدث فى الدين (الحديث المباشر)، كما أن الدراما والمنوعات التى تبث من الإذاعات المرئية والمسموعة - كما تشاهد فى أغلبها الآن - قد تنسف كل تأثير لحديث دعوى يصدر منها . إننا نحتاج إلى عقول المسلمين وأفئدتهم لكى يكتبوا موضوعات تصلح للبث تستوحى من التاريخ والعقيدة والقيم الإسلامية، والتشريع الإسلامى، كما تحتاج إلى المثل والقدوة الذى يشخص ويبلور القيم ويكون سلوكه فى الحياة وبين الناس قدوة حسنة ومثالا يحتذى .

وقد كشف تقرير لجنة التحديات الإعلامية المنبثقة من رابطة الجامعات الإسلامية عن القصور الواضح فى المناهج التى تدرس فى كليات الدعوة والإعلام، من ناحية تكوين الرسالة الإعلامية على وجه الخصوص، فحتى الآن لا تتفق الدول الإسلامية ولا العربية على استراتيجية موحدة للبث الإعلامى رغم تنوع المحطات والقنوات، وملكية الدول والشركات بل والأفراد لقنوات البث، وأغلبها يتجه إلى النافه من الأعمال . ويلاحظ هنا الاختراق الإعلامى الكبير من قبل القنوات الأخرى التى ملأت السموات فوق أقاليم الدول الإسلامية، وكلها واضحة المعالم، كلها تنفذ سياسة الهيمنة الجديدة، علو إرادة على إرادة، بهدف أن تربو أمة على أمة . إنها نفس أهداف الحرب، فهى تستهدف أولاً وقبل كل شىء تغلب إرادة على إرادة، وقد كان السلاح يستخدم لتحقيق هذا الهدف، والآن سلاح الإعلام يحققه بأقل قدر من التكاليف ودون آثار للكراهية بما يستوجب رد فعل للمقاومة .

إن الأفكار المنبثقة من أجهزة الإعلام تتدخل في تشكل عقول الناس وأفئدتهم دون جهد كبير ، خاصة إذا كان المبتوث يخاطب الهوى والنفس الأمارة بالسوء كما ترى فى أغلب ما يقدم لنا . لقد تشبع أبنائنا بالأفلام والمسلسلات والأغاني الأجنبية حتى لا تكاد تسمع منهم شيئا سواها ، وذلك لأسباب عديدة ، فى مقدمتها أنه لا بديل عربيا أو إسلاميا مناسباً ، ولا نستطيع حتى الآن أن نعلم ثقافتنا ولغتنا باعتبارها ثقافة فكر وفن ، وعلى أساس أن حضارتنا هى مهد للحضارات الأخرى . ولها وعاء واسع يحتضن علومها وتاريخها وثقافة .

وهذا يفرض علينا أن نعلم التاريخ والثقافة والفنون الإسلامية المختلفة لكل من يعمل بالدعوة . إننا نحتاج إلى مجهود ضخم لبعث التراث من أمهات الكتب العربية بشكل ميسر وأن نسهل استيعاب الوسائل الحديثة له ، لكى يمكن لرجال الإعلام والخطاب الدينى بشكل عام أن ينهلوا منها فى الأعمال المختلفة التى يقومون بها .

ضرورة إنشاء شركة متخصصة للإعلام بين الدول الإسلامية :

فى تصورى أن التخلص من الفردية التى تسيطر على شخصيتنا أساس النجاح لأى مجهود دعوى ناجح .

إننا نعمل بشكل منفرد دائما ، وننسى أن أماننا مجالا حيويا واسعا للعمل فى مجال الإعلام ، أماننا العالم الإسلامى بكامله ويجب أن يخطط العمل الإسلامى له على اتساعه ، ويجب أن تقوم بهذا التخطيط المنظمات الدولية ذات البعد الإسلامى أو التى تتبنى الفكر العالمى مثل الإيسيسكو واليونسكو ومنظمة الإذاعات العربية ومنظمة الإذاعات الإسلامية . هذه المنظمات مطالبة بأن تضع استراتيجية موحدة للبث الإعلامى يمكن أن تنفذ من قبل الإذاعات والمحطات

الإعلامية . والمشكلة الرئيسة خاصة بالنصر، نحتاج إلى تشجيع المواهب التي يمكنها أن تنتج الفكر ، ونحتاج إلى المعد والسناريست الجيد الذي يستطيع أن يحول الفكرة إلى منتج يبيث من خلال الوسائل الحديثة . ونحتاج كذلك إلى المخرج المتميز الذي يعرف الحلال والحرام ولا يسمح بأن يصدر أو يعرض ما يفضب الله ولا يتفق مع حقائق الدين ، ويجب أن تهتم كليات الإعلام بتخريج هؤلاء الفنيين الذين يمكنهم القيام بهذه الأعمال خدمة لدينهم ، وفي سبيل عقيدتهم .

والواقع أن العالم الإسلامي في حاجة ماسة إلى شركات كبرى ذات رأس مال كبير تسجل في دولة إسلامية رئيسية ، ويفتح باب الاكتتاب فيها للشركات والأشخاص والمؤسسات العامة والخاصة التي تعمل على تشجيع المواهب للكتابة ، ويعمل بها فريق منتج على أعلى مستوى يشمل مختلف التخصصات ، تقوم بالإنتاج الإعلامي بمختلف أشكاله وتبيعه للإذاعات المرئية والمسموعة ويكون على نحو من القوة بحيث يفتح الجمهور بما فيه . إن مثل هذه الشركة تستطيع أن تجند عناصر متميزة لهذه الأعمال الكبرى كما تستطيع أن تشتري الوسائل والأجهزة والمعدات وأن تستخدم الاستديوهات في مختلف أنحاء العالم الإسلامي . ويمكن تنفيذ ذلك الآن ، فالقنوات التي يمكن البث عليها متوافرة الآن في منطقتنا من القمر العربي "العرب سات" والمصري "النيل سات" ، ويحتاج إلى من يستخدمها .

الخطاب الديني على الشبكة الدولية للمعلومات :

لا شك أن الشبكة الدولية للمعلومات ذات أهمية فائقة في العمل الدعوى من أكثر من وجه :

فهي تنتج معلومات سهلة وميسرة وشاملة بالنسبة لرجل الدعوة وبالتالي يمكنه الاستفادة بها بالحصول على أية معلومات عن الموضوعات المختلفة التي يريد أن يعرفها . إن الشباب والأطفال مولع اليوم بالإنترنت وأصبح الاتصال به هزاية

لكثير منهم، ومن ثم فإن الداعية الذى يخاطب الناس يجب أن يدرك جيدا من يخاطب وأية معلومات واسعة متوافرة لديهم، وما لم يعلم ما يعيشون فيه، فمن الصعب أن يقنعوا به .

كذلك تفيد شبكة المعلومات كمصدر للاستقبال الآن، ونستطيع أن نستخدمها فى العمل الدعوى . إن الأمر لا يتطلب أكثر من اتخاذ موقع على الإنترنت وبث المعلومات الصحيحة عن الدين والتي تقنع الناس به .

والمهمة هنا سهلة وصعبة، وأطلق من هذا المنبر نداءً بأن تتحد الجهات المسئولة عن الدعوة وعن الإفتاء وعن التشريع فى العالم الإسلامى على كلمة سواء فيما يجب أن يوضع على الشبكة من جانبهم، ويمكن تقسيم ما يوضع بينهم فجهة تختص بوضع الفتاوى كالأزهر الشريف، وجهة تختص بوضع المعلومات التي يحتاجها الداعية، وتلك المؤثرة والمنقعة للناس ولتكن رابطة العالم الإسلامى وجمعية الدعوة الإسلامىة على سبيل المثال، المهم أن تدعو منظمة إسلامية عالمية - كالمؤتمر الإسلامى - إلى التوحيد بين الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات الدولية الإسلامىة والشركات والمؤسسات المعنية بالإنترنت لوضع استراتيجية شاملة للث على هذه الشبكة التي أصبحت واسعة الانتشار وموجودة فى كل منزل . إن الإنترنت وسيلة تمكن المؤسسات الإسلامىة من الاستقبال والإرسال فى نفس الوقت، إنها من أفضل الوسائل التي يتيحها العلم الحديث للعالم الإسلامى لنشر دين الله، ولتصحيح المفاهيم المغلوطة التي توضع عنه فى هذه الشبكة العالمية بسهولة ويسر .

لذا فإن الجامعات الإسلامىة مطالبة بأن تعلم طلاب الدعوة الفنون المتصلة بهذه الوسيلة الإعلامىة الجديدة، على ألا يقتصر ذلك على تعليم كيفية الاتصال بهذه الشبكة، وإنما يجب تعليم فنون صياغة وتشكيل المعلومات على الشبكة

والاستيعاب الهندسى والمعلوماتى لهيكلها وكيفية عملها وتقليل النفقات التى يجب أن تنفق عليها .

ولا شك أن هذا من المناهج الجديدة التى يجب أن تدخل فى دراسات كليات الإعلام والدعوة .

الدعوة من خلال اللقاءات العلمية :

رغم كل ما يوجه إلى الإسلام والمسلمين من هجوم، ورغم اعتبار الإسلام العدو الأخير للغرب وللحضارة الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وانتهاء المد الشيوعى فى العالم، فإن الناس فى كل مكان يدخلون فى دين الله أفواجا، وتزداد أعداد من يدخلون الإسلام عاما بعد عام .

والغريب أن قسما كبيرا ممن يدخلون فى دين الله من كبار المفكرين والفلاسفة فى العالم، ولا يدخل من هؤلاء الإسلام إلا باقتناع كامل به بعد قراءات متأنية فيه، وتعمق فى أصوله . من هنا يجب على الهيئات المعنية بالدعوة الإسلامية وبتعليم الإسلام أن تقدم الإسلام للعلماء بشكل مقنع يخاطب العقل ويتفق مع حقائق العصر . إن علينا أن نجتهد - وهنا أقول أيضا - بشكل جماعى فى وضع الأفكار والمؤلفات التى تلبى ذلك، وأقول إن هذه هى مهمة أساسية نعمل من أجلها . ولعل فى المؤلفات الجديدة التى تهتم رابطة الجامعات الإسلامية بإخراجها حاليا عن الحضارة الإسلامية والفقهاء الطبي والعمارة والفنون الإسلامية ما يحقق قدرا من المطلوب، كذلك فإن منظمات إسلامية أخرى تقوم بدور كبير فى هذا الخصوص .

كذلك يبرز هنا أهمية تنظيم اللقاءات العلمية من مؤتمرات وندوات للنقاش فى قضايا حيوية ومحورية، على أن تضم إلى جانب المسلمين، أشخاصا من جنسيات أخرى . إن وضع مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة من

المنظور الإسلامي مع مقارنته بالمفاهيم الحديثة، كما فعلت الرابطة منذ أكثر من عامين مع جامعات كاثوليكية في مجال التعريف بالإسلام وبسطه وعرضه بوضوح على علماء الغرب من أهم الأمور التي تحلى الإسلام وتعرف بأحكامه، وهذا ما قرره رؤساء الجامعات في ختام ندوة الإسلام والغرب التي نظمتها رابطة الجامعات الإسلامية مع جامعات جورجيانا لاتيرانا فلورنسا في مايو ٢٠٠٠م بمدينة روما .

ويجب أن تهتم الجامعات الإسلامية بالتعاون مع مختلف جامعات العالم وتنظيم لقاءات علمية وفكرية بشكل مستمر معها . وتسعى رابطة الجامعات الإسلامية إلى تطوير هذه البرامج والتوسع فيها .

الخلاصة :

خلصنا من هذه الدراسة إلى أن الخطاب الدينى الإسلامى يجب تطويره من حيث الرسالة الإعلامية التى يجب أن يحملها للناس ، فيجب أن تتفق مختلف الدول والمؤسسات الإعلامية المعنية بالإعلام، على استراتيجيه موحدة للعمل الإعلامى تلتزم بها كافة الأجهزة، كما توضح للدعاة والإعلاميين بشكل عام الملامح الرئيسة للرسالة الإعلامية، وللخطاب الدينى دون الدخول فى التفاصيل، كما أنه يجب الاستفادة من الوسائل الحديثة فى تكوين الدعاة والإعلاميين مع استمرار تدريبهم حتى يلموا بحقائق العصر . ورأت الدراسة أن تأثير الإعلام الدرامى قد يكون أكثر بكثير من تأثير الإعلام المباشر؛ لذا يجب تشجيع المواهب والقدرات الكامنة لدى الشعوب الإسلامية على أن تظهر ما لديها حتى يمكن أن تكون رسالة إسلامية تعرف الثوابت الإسلامية وتحافظ على الشخصية الإسلامية بمقوماتها المعروفة ووفقا للضوابط الشرعية المتفق عليها .